شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت
البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

	الصفحات
تقرير مراقب الحسابات المستقل	
بيان المركز المالي المجمع	5
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	6
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع	7
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	8
بيان التدفقات النقدية المجمع	9
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	10 – 54

RSM البزيع وشركاهم

برج الراية 2، الطابق 41 و 42
شارع عبدالعزيز حمد الصقر، شرق
ص.ب: 2115، الصفاة 13022، دولة الكويت

ت : 22961000 965+
ف : 22412761 965+
إ : connect@rsm.com.kw
www.rsm.global/kuwait

تقرير مراقب الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) "الشركة الأم" وشركاتها التابعة "المجموعة"، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2025، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المادية.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة نتيجة الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية.

أسس الرأي المتحفظ

- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، يوجد لدى المجموعة استثمار في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع." والتي تتضمن بياناتها المالية المجمعة استثمار في شركة زميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (أجيليتي، شركة زميلة للشركة الزميلة) والتي تتضمن عقارات استثمارية بمبلغ 214,026 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 280,293 ألف دينار كويتي) وهي مستأجرة من الهيئة العامة للصناعة بالكويت، ومنها عقود تأجير عقارات بمبلغ 192,637 ألف دينار كويتي (2024: 258,355 ألف دينار كويتي) قد انتهى سريانها كما في تاريخ التقرير وهي الآن قيد النزاع القانوني. كما في 31 ديسمبر 2025، لم يكن لدى الشركة الزميلة حقوق إيجارية قائمة ونافذة على هذه العقارات ولم نتمكن من الحصول على أدلة تقييم مستقلة موثوق بها بسبب عدم اليقين القانوني بشأن حقوق الشركة الزميلة. وعليه لم نتمكن من الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية بشأن وجود وتقييم هذه العقارات الاستثمارية وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى ضرورة إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة الوطنية العقارية في شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع. وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.

- كما هو مبين في إيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة، قامت الشركة الزميلة "شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع." (أجيليتي، شركة زميلة للشركة الزميلة) بتسجيل رصيد مدين لمطالبة قانونية بقيمة 64,488 ألف دينار كويتي من الإدارة العامة للجمارك في الكويت، بموجب الحكم النهائي الصادر عن محكمة التمييز. لم تُقدم الشركة الزميلة أدلة تدقيق كافية ومناسبة لدعم إمكانية استرداد هذا الرصيد المدين كما في 31 ديسمبر 2025. إضافةً إلى ذلك، ورغم أن الشركة الزميلة مُستحقة قانونًا لفائدة بنسبة 7% سنويًا على التعويض المُمنوح، إلا أن الأساس القانوني لتحديد مبلغ الفائدة لا يزال غير مُحدد كما في تاريخ التقرير. ونتيجةً لذلك، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات على الرصيد المدين المتعلق بالمطالبة القانونية، بما في ذلك الفائدة ذات الصلة او على القيمة الدفترية لاستثمارات الشركة الوطنية العقارية في شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.ع. وأثر ذلك التعديل على القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. والبيانات المالية المجمعة المرفقة.

RSM البزيع وشركاهم هو عضو في شبكة RSM العالمية ويعمل باسم RSM. إن RSM هو الاسم التجاري المستخدم من قبل الأعضاء في شبكة RSM العالمية وكل عضو هو مكتب محاسبة واستشارات له وضعه القانوني المستقل. إن شبكة RSM العالمية ليست بذاتها كيانا قانونيا مستقلاً في أي ولاية قضائية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (27) حول البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أنه كما في 31 ديسمبر 2025، فإن الخسائر المتراكمة بلغت 27,961,191 دينار كويتي والتي تمثل نسبة 97% من رأس المال المدفوع للشركة الأم. بالاضافة إلى ذلك، فإن صافي خسارة المجموعة خلال السنة بلغت 27,476,780 دينار كويتي (2024: 4,218,742 دينار كويتي) وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 71,152,538 دينار كويتي (2024: 64,684,792 دينار كويتي). إن هذه الظروف بالإضافة إلى الأمور الأخرى المبينة في إيضاح (27) تشير إلى وجود عدم تأكد مادي والذي قد يؤدي إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا المتحفظ غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

التأكيد على أمر

- نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (8) حول البيانات المالية المجمعة والذي يبين أن الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع) طرفاً في عدد من القضايا القانونية ولا يمكن تحديد النتيجة النهائية لهذه القضايا حالياً. وبناءً عليه، لم يتم احتساب مخصص يتعلق بالآثار التي قد تنعكس على حول البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. إن رأينا المتحفظ غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

- نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (1) حول المعلومات البيانات المالية المجمعة، والذي يبين أن مجلس مفوضي هيئة أسواق المال قد أصدر قراراً بشطب إدراج أسهم الشركة الأم بشكل نهائي من التداول في بورصة الكويت، وذلك بسبب عدم اليقين المتعلق بتقييم واختبار الانخفاض قيمة استثمار المجموعة في الشركة الزميلة، الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع. إن رأينا المتحفظ غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر.

أمور التدقيق الهامة

إن أمور التدقيق الهامة، حسب تقديراتنا المهنية، هي تلك الأمور التي كان لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسنة الحالية. ولقد تم استعراض تلك الأمور ضمن تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية المجمعة ككل، وفي تكوين رأينا حولها، وأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول تلك الأمور. وبالإضافة إلى الأمور المبينة في فقرة أسس الرأي المتحفظ فيما يتعلق بالقيمة الدفترية للشركة الزميلة وفي فقرة عدم التأكد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية وفقرة التأكيد على أمر المتعلقة بقضايا الشركة الزميلة، فقد حددنا أن الأمر المبين أدناه هو من أمور التدقيق الهامة التي يجب علينا عرضها في تقريرنا.

فيما يلي أمر التدقيق الهام الذي قمنا بتحديدها وكيفية معالجتنا لها في إطار تدقيقنا.

تقييم العقارات الاستثمارية

إن تقييم العقارات الاستثمارية هي من أمور التدقيق الهامة لأنها تتضمن أراءً وأحكاماً مهمة والذي يعتمد بشكل كبير على التقديرات المحاسبية. إن سياسة المجموعة المتبعة هي أن يتم تقييم العقارات الاستثمارية مرة واحدة على الأقل في السنة من قبل مقيمين مستقلين مرخص لهم. إن هذه التقييمات، من ضمن تقييمات أخرى تتم على أساس الافتراضات، مثل تقدير إيرادات التأجير، أسعار الخصم ومعدلات الإشغال، ومعرفة السوق ومخاطر المطورين والمعاملات التاريخية. لغرض تقدير القيمة العادلة لتلك الموجودات، قام المقيمون باستخدام طريقة مبيعات السوق المقارنة، آخذين بالاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات.

لقد قمنا بمراجعة تقارير التقييم الصادرة من قبل المقيمين المرخص لهم وركزنا على مدى كفاية الإفصاحات عن العقارات الاستثمارية كما هو مبين في إيضاحات (2 - ز، 9) حول البيانات المالية المجمعة.

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025

إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إن المعلومات الأخرى تتكون من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2025، بخلاف البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة الشركة الأم قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أجزاء التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقب الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية المجمعة لا يشمل المعلومات الأخرى، كما أننا لا نعبر عن أي رأي تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى، وللقيام بذلك، فإننا نأخذ في الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متطابقة بشكل مادي مع البيانات المالية المجمعة أو المعلومات التي حصلنا عليها من خلال التدقيق، أو بطريقة أخرى، إذا ما كانت تتضمن أخطاء مادية. هذا وإذا ما تبين لنا من خلال عملنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ مراقب الحسابات هذا أن المعلومات الأخرى تتضمن أخطاء مادية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك ضمن تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب الإفصاح عنه فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة المجموعة مسؤولة عن تقييم قدرتها على تحقيق الاستمرارية، والإفصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية الشركة الأم أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك. إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق. كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، وتقدير ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شك جوهري حول قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد مادي، فإن علينا أن نشير ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بذلك ضمن البيانات المالية المجمعة، أو التحفظ في رأينا في حالة ما إذا كانت تلك الإفصاحات غير ملائمة. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة المجموعة على مزاولة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإفصـــاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال داخل المجموعة كأســاس لإبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة للمجموعة.إننا مسـؤولون عن التوجيه، المراجعة والإشــراف على أعمال التدقيق التي يتم إجراؤها لأغراض عملية التدقيق للمجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأي التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة متضمنة أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسـؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية للمهنة المتعلقة بالاسـتقلالية، وتزويدهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر علي استقلاليتنا بالإضافة إلي الإجراءات المتخذة للحد من تلك المخاطر والحماية منها، متى كان ذلك مناسباً.

ومن بين الأمور التي تم التواصـل بها مع المسـؤولين عن الحوكمة، تلك الأمور التي تم تحديدها من قبلنا على أن لها الأهمية الكبرى في تدقيق البيانات المالية المجمعة للسـنة الحالية وتم اعتبارها بذلك، من أمور التدقيق الهامة. ولقد قمنا بالإفصـاح عن تلك الأمور ضـمن تقرير مراقب الحسابات ما لم تكن القوانين أو التشريعات المحلية تحد من الإفصاح عن أمر معين، أو في حالات نادرة جدا، قررنا عدم الإفصاح عنها ضمن تقريرنا تجنبا لنتائج عكسية قد تحدث نتيجة الإفصاح عنها والتي قد تطغي على المصلحة العامة.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا فيما عدا الأثار المحتملة للأمر المبين في فقرة "أسس الرأي المتحفظ" من تقريرنا، قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقاً للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر مادياً في المركز المالي المجمع للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

إننا نمتنع عن ابداء رأينا فيما يخص القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما خلال السـنة المنتهية في 31 ديسـمبر 2025، وذلك نظراً لعدم علمنا بأي أمور قد تكون سـاهمت في قرار هيئة أسـواق المال المبين في الإيضاح رقم (1) بشطب أسهم الشركة الأم من التداول في بورصة الكويت، ولم نكن على دراية بها حتى تاريخ إصدار رأينا.

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
31 مارس 2026

نايف مساعد البزيع
مراقب حسابات
مرخص فئة أرقم 91
RSM البزيع وشركاهم

البزيع وشركاهم
RSM

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات	إيضاح	2025	2024
الموجودات المتداولة:			
نقد في الصندوق ولدى البنوك		**1,938,785**	2,425,825
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	3	**7,179,362**	5,465,064
مخزون	5	**14,267,945**	15,609,430
		23,386,092	23,500,319
موجودات متعلقة بالعمليات غير المستمرة	6	**6,489,606**	6,489,606
مجموع الموجودات المتداولة		**29,875,698**	29,989,925
الموجودات غير المتداولة:			
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	**5,286,754**	4,453,516
استثمار في شركات زميلة	8	**86,541,000**	101,383,424
عقارات استثمارية	9	**5,638,464**	5,748,359
ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**110,744,545**	112,276,032
حقوق استخدام الأصول	14 - أ	**38,371,634**	32,806,161
موجودات غير ملموسة		**144,960**	350,731
مجموع الموجودات غير المتداولة		**246,727,357**	257,018,223
مجموع الموجودات		**276,603,055**	287,008,148
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات المتداولة:			
تسهيلات بنكية	11	**8,593,599**	4,994,474
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	12	**71,752,134**	68,921,310
دائنو مرابحات	13	**9,160,376**	9,246,876
التزامات عقود إيجار	14 - ب	**4,526,503**	4,516,433
مستحق إلى أطراف ذات صلة	4	**207,450**	207,450
		94,240,062	87,886,543
مطلوبات متعلقة بالعمليات غير المستمرة	6	**6,788,174**	6,788,174
مجموع المطلوبات المتداولة		**101,028,236**	94,674,717
المطلوبات غير المتداولة:			
تسهيلات بنكية	11	**88,101,741**	92,848,063
دائنو مرابحات	13	**11,577,905**	10,033,282
التزامات عقود إيجار	14 - ب	**36,380,030**	30,218,054
دائنو سندات دين	15	**10,305,300**	10,070,265
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	16	**4,315,093**	4,071,082
مجموع المطلوبات غير المتداولة		**150,680,069**	147,240,746
مجموع المطلوبات		**251,708,305**	241,915,463
حقوق الملكية:			
رأس المال	17	**28,941,439**	28,941,439
أسهم خزانة	18	**(2,593,571)**	(2,593,571)
احتياطي إجباري	19	**2,741,138**	2,741,138
احتياطي اختياري	20	**2,741,138**	2,741,138
فائض إعادة تقييم		**59,036,477**	59,321,068
أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة		**(34,763,798)**	(41,205,392)
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**(2,196,867)**	(3,030,105)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(932,811)**	(936,824)
خسائر متراكمة		**(27,961,191)**	(765,870)
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**25,011,954**	45,213,021
الحصص غير المسيطرة		**(117,204)**	(120,336)
مجموع حقوق الملكية		**24,894,750**	45,092,685
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**276,603,055**	287,008,148

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

عصام الرفاعي
نائب رئيس مجلس الإدارة

	إيضاحات	2025	2024
الإيرادات التشغيلية:			
المبيعات		**171,992,553**	183,615,567
إيرادات إيجارات		**116,500**	126,312
إيرادات عقود الخدمات		**2,990,364**	3,035,473
		175,099,417	186,777,352
تكاليف التشغيل:			
تكلفة المبيعات	21	**(142,608,455)**	(151,698,652)
تكلفة عقود الخدمات		**(2,266,015)**	(2,276,478)
		(144,874,470)	(153,975,130)
مجمل الربح		**30,224,947**	32,802,222
إيرادات تشغيلية أخرى		**10,137,418**	11,899,730
مصاريف عمومية وإدارية وبيعية	22	**(32,001,968)**	(30,685,506)
استهلاك وإطفاء		**(6,952,098)**	(7,231,391)
ربح التشغيل		**1,408,299**	6,785,055
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**(17,914,301)**	2,304,034
إيرادات استثمارات		**121,652**	-
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	9	**(91,375)**	595,000
صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**12,116**	4,651
صافي مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (محملة)	23	**3,563,450**	(123,863)
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**(1,886,989)**	-
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	10 , 8	**(3,369,717)**	(4,164,983)
مصاريف تمويلية		**(9,319,915)**	(9,618,636)
خسارة السنة		**(27,476,780)**	(4,218,742)
الخاص بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**(27,479,912)**	(4,263,181)
الحصص غير المسيطرة		**3,132**	44,439
		(27,476,780)	(4,218,742)
		فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم	26	**(64.0)**	(9.9)

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

	إيضاحات	2025	2024
خسارة السنة		**(27,476,780)**	(4,218,742)
الدخل الشامل الآخر:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية		**4,013**	1,339,646
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	8	**5,857,275**	539,915
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقاً الى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	**833,238**	(192,777)
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	8	**27,596,320**	3,336,986
ربح من إعادة تقييم أراضي ملك حر ومباني	10	**-**	6,410,903
مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة		**34,290,846**	11,434,673
مجموع الدخل الشامل للسنة		**6,814,066**	7,215,931
الخاص بـ:			
مساهمي الشركة الأم		**6,810,934**	7,171,492
الحصص غير المسيطرة		**3,132**	44,439
		6,814,066	7,215,931

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة مركز سلطان للمواد الغذائية – ش.م.ك. (عامة) وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم											
	رأس المال	أسهم خزانة	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	فائض إعادة تقييم	أثر التغيرات في الخسارة الشاملة الأخرى وبنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
الرصيد في 1 يناير 2024	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	53,392,901	(45,728,164)	(2,837,328)	(2,276,470)	3,014,575	37,395,658	(164,775)	37,230,883
(خسارة) ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	(4,263,181)	(4,263,181)	44,439	(4,218,742)
الدخل الشامل الآخر (الخسارة الشاملة الأخرى) للسنة	-	-	-	-	6,410,903	3,876,901	(192,777)	1,339,646	-	11,434,673	-	11,434,673
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	6,410,903	3,876,901	(192,777)	1,339,646	(4,263,181)	7,171,492	44,439	7,215,931
أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	645,871	-	-	-	645,871	-	645,871
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	(482,736)	-	-	-	482,736	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024	28,941,439	(2,593,571)	2,741,138	2,741,138	59,321,068	(41,205,392)	(3,030,105)	(936,824)	(765,870)	45,213,021	(120,336)	45,092,685
(خسارة) ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	(27,479,912)	(27,479,912)	3,132	(27,476,780)
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	-	-	-	-	33,453,595	833,238	4,013	-	34,290,846	-	34,290,846
مجموع الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة	-	-	-	-	-	33,453,595	833,238	4,013	(27,479,912)	6,810,934	3,132	6,814,066
أثر التغير في بنود حقوق ملكية أخرى للشركات الزميلة (إيضاح 8)	-	-	-	-	-	(27,012,001)	-	-	-	(27,012,001)	-	(27,012,001)
المحول من فائض إعادة التقييم إلى الخسائر المتراكمة	-	-	-	-	(284,591)	-	-	-	284,591	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025	**28,941,439**	**(2,593,571)**	**2,741,138**	**2,741,138**	**59,036,477**	**(34,763,798)**	**(2,196,867)**	**(932,811)**	**(27,961,191)**	**25,011,954**	**(117,204)**	**24,894,750**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

	إيضاحات	2025	2024
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:			
خسارة السنة		**(27,476,780)**	(4,218,742)
تسويات:			
استهلاك وإطفاء		**6,952,098**	7,231,391
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**17,914,301**	(2,304,034)
إيرادات استثمارات		**(121,652)**	-
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	9	**91,375**	(595,000)
صافي ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**(12,116)**	(4,651)
صافي مخصصات أخرى (لم يعد لها ضرورة) محملة	23	**(3,563,450)**	123,863
شطب ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**1,886,989**	-
صافي خسائر الانخفاض في القيمة	10 , 8	**3,369,717**	4,164,983
مصاريف تمويلية		**9,319,915**	9,618,636
مخصص مخزون بطيء الحركة	5 - أ	**30,743**	-
مخصصات أخرى	12 - ب	**1,405,138**	1,110,834
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	16	**1,061,245**	539,979
		10,857,523	15,667,259
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**(1,708,832)**	(1,102,172)
مخزون		**1,310,742**	(2,044)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**5,091,655**	(1,307,589)
التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية		**15,551,088**	13,255,454
المدفوع من مكافأة نهاية الخدمة	16	**(817,234)**	(635,755)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		**14,733,854**	12,619,699
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:			
المدفوع لشراء ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**(3,291,183)**	(2,545,394)
المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**50,542**	5,120
توزيعات أرباح نقدية مستلمة		**121,652**	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		**(3,118,989)**	(2,540,274)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:			
صافي الحركة على تسهيلات بنكية		**(1,147,197)**	201,403
صافي الحركة على لدائني مرابحات		**1,458,123**	552,345
مصاريف تمويلية مدفوعة		**(7,165,920)**	(7,546,341)
التزامات عقود إيجار مدفوعة	14 - ب	**(5,371,975)**	(5,494,134)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية		**(12,226,969)**	(12,286,727)
صافي النقص في نقد في الصندوق ولدى البنوك		**(612,104)**	(2,207,302)
أثر تغيرات أسعار الصرف بالعملات الأجنبية		**125,064**	(413,124)
نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة		**2,425,825**	5,046,251
نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة		**1,938,785**	2,425,825

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (34) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والنشاط

تأسست شركة مركز سلطان للمواد الغذائية - ش.م.ك. (عامة)، ("الشركة الأم") بموجب عقد التأسيس رقم 1450/ جلد 4 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980 وتعديلاته اللاحقة، وآخرها ما تم التأشير عليه في السجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة بتاريخ 4 يوليو 2022.

إن الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة الأم من أجلها هي كما يلي:
- انشاء الأسواق المركزية وما تحتاجه من استراحات ومطاعم.
- استيراد وتصدير وتسويق المواد الاستهلاكية.
- صناعة المواد الغذائية.
- الاستثمار في العلامات التجارية.
- تشغيل الأسواق المركزية للبيع بالتجزئة والمطاعم وخدمات التجهيزات الغذائية والمتاجرة في معدات الاتصالات وتركيبها.
- التجارة في الملابس الجاهزة والأحذية، الحقائب، الكماليات والهدايا.
- حق القيام بما يلي في دولة الكويت أو خارجها:

1- الاستثمار في قطاعات مختلفة و ذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات أو الاستثمار في شركات، وتداول الأوراق المالية في الشركات المحلية والأجنبية.
2- تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية.
3- إدارة الشركات من جميع النواحي المالية والإدارية والعمليات.
4- الاستثمار العقاري.
5- استثمار الأموال الفائضة في محافظ مالية تدار من قبل مؤسسات مالية مختصة.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 26567 الصفاة، 13126 - دولة الكويت.

بتاريخ 15 مايو 2025، أصدر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال (الهيئة) قراراً نهائياً بشطب إدراج أسهم الشركة الأم بشكل دائم من التداول في بورصة الكويت، وذلك نتيجة خلاف الهيئة مع بعض الجوانب المتعلقة بتقييم واختبار الانخفاض في القيمة الذي أجرته إدارة المجموعة لاستثمارها في الشركة الزميلة، الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع، والتي تم تحديد قيمتها القابلة للاسترداد استناداً إلى تقييمات تمت بواسطة مقيمون مستقلون، وقد تم عرض نتائج هذه التقييمات في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وقد ناقش مجلس إدارة الشركة، قرار الهيئة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 15 مايو 2025، وأكد أن المجموعة قد تصرفت بحسن نية والتزمت للقوانين واللوائح المعمول بها لدى الهيئة، حيث قامت بتكليف عدد من المقيمين المستقلين المؤهلين ومرخصين من قبل الهيئة لإجراء التقييمات واختبارات الانخفاض في القيمة. إلا أن تلك التقييمات لم تلقَ قبول الهيئة، التي استمرت في تعليق تداول أسهم الشركة الأم حتى صدور قرار الشطب النهائي.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 31 مارس 2026. وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد اصدارها.

2. معلومات السياسات المحاسبية المادية

أ) أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية المادية فيما يلي:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي والذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والعقارات الاستثمارية وأراضي ملك حر والمباني المقامة عليها ضمن بند ممتلكات وعقارات ومعدات والتي تدرج بقيمتها العادلة.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات

المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 - أأ). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في البيانات المالية المدققة المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية
إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2025:

عدم قابلية تحويل العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)
تتضمن التعديلات إرشادات لتحديد توقيت قابلية تحويل العملة وكيفية تحديد سعر الصرف عند عدم قابليتها.

يجب على المنشأة الاعتراف بتأثير التطبيق المبدئي للتعديلات كتسوية للرصيد الافتتاحي للأرباح المرحلة عند إدراج المنشأة للمعاملات بالعملات الأجنبية. عندما تستخدم المنشأة عملة عرض غير عملتها الرئيسية، فإنها تقوم بالاعتراف بالمبلغ المتراكم لفروق تحويل العملات في حقوق الملكية.

لم يكن لتطبيق التعديل المذكور أعلاه تأثير مادي على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية المجمعة.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير
كما في تاريخ الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة وغير جارية التأثير:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) – العرض والافصاح في البيانات المالية
يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) محل معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية المجمعة مع الإبقاء على العديد من المتطلبات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (1).

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) متطلبات جديدة فيما يتعلق بـ:
- عرض فئات ومجاميع فرعية محددة في بيان الأرباح أو الخسائر،
- تقديم إفصاح عن مقاييس الأداء المحددة من قبل الإدارة في الإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة.
- تحسين عملية التجميع والتصنيف.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) التطبيق بأثر رجعي مع أحكام انتقالية محددة. ويجب على المنشاة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (18) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) - الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية الجديد رقم (19) متطلبات الإفصاح التي يمكن للشركة التابعة المؤهلة تطبيقها بدلاً من متطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية الأخرى المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية. ويجب على المنشاة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19) على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) - تصنيف وقياس الأدوات المالية
يتعين على المنشأة تطبيق هذه التعديلات على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026. تشمل التعديلات:
- توضيح بأنه تم إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي في "تاريخ التسوية" وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية التي تم تسويتها باستخدام نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية مع الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والميزات المماثلة.
- توضيحات حول ما تمثل "ميزات عدم حق الرجوع" وما هي خصائص الأدوات المرتبطة تعاقديًا.
- إدخال إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة وإفصاحات إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

التحويل إلى عملة عرض ذات تضخم مرتفع (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21)
توضح التعديلات الطريقة التي يجب على الشركات اتباعها عند تحويل بياناتها المالية من عملة غير مرتفعة التضخم إلى عملة ذات تضخم مرتفع.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي مع مراعاة أحكام انتقالية محددة. يتم تطبيق هذا التعديل على فترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027 مع السماح بالتطبيق المبكر.

إن تلك التعديلات لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة. إن المجموعة حاليًا بصدد تقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

ب) أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركة التابعة التالية (يشار إليهم مجتمعين بالمجموعة):

اسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %	
			2025	2024
شركة الأخوة القابضة - ش.م.ك. (قابضة) - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	قابضة	**99**	99
شركة مركز سلطان للتجارة والمقاولات العامة – ذ.م.م. - وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	أسواق مركزية	**99**	99
شركة مجموعة كابيتال المتحدة - ش.م.ك (مقفلة) – وشركتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمارات	**99**	99
شركة الخليج المتحدة للاستثمار العقاري والسياحي – ش.م.ك (مقفلة) – وشركاتها التابعة (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	**99**	99
الشركة الوطنية للطاقة – ش.م.ك (مقفلة) (أ)	دولة الكويت	العقود	**99**	99
شركة داليا الوطنية للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة موضة الكويت العالمية للملابس الجاهزة والحقائب والأحذية – ذ.م.م. (أ)	دولة الامارات	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة الاقتصاد الأمريكي للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة الثناء الصناعية – شركة أردنية ذات مسؤولية محدودة (أ)	المملكة الأردنية الهاشمية	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة سي ستور للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة اسبشيالتي فاشن جروب - مصر – ش.م.م. (أ)	جمهورية مصر العربية	تجارة عامة ومقاولات.	**99**	99
شركة سلطان الاستثمارية القابضة – ش.ش.و	دولة الكويت	قابضة	**100**	100
شركة سلطان القابضة – ش.ش.و	دولة الكويت	قابضة	**100**	100
شركة أصول السلطان العقارية – ذ.م.م. (أ)	دولة الكويت	استثمار عقاري	**99**	99

(أ) إن النسبة المتبقية البالغة 1% مملوكة من طرف ذي صلة، والشركة الأم هي المالك المستفيد منها.

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها المجموعة. وتوجد السيطرة عندما تكون المجموعة:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائدها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملّك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لإعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ المجموعة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار عند تقييم مدى كفاية حقوق التصويت الخاصة بها في الشركة المستثمر فيها لمنحها السلطة عليها، بما في ذلك:

- حقوق تصويت المجموعة نسبة الى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة الأم، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أي حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند اتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة. إن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج) تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول:

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية،
- كانت محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة،
- كان من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية،
- كانت نقد أو نقد معادل مالم تكن مقيدة من مبادلتها أو استخدامها لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ البيانات المالية.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:

- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية،
- كانت محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كانت واجبة التسوية خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية، أو
- لم يكن هناك حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د) الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفا في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم مقاصة الأدوات المالية عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم للمقاصة وتنوي السداد إما بالصافي أو بتسييل الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، دائنو مرابحات، دائنو سندات دين، التزامات عقود إيجار والدائنين.

- **الموجودات المالية:**

1- الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل، يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2- تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمنشأة لإدارة الموجودات وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارتها لمجموعة موجوداتها المالية لتحقيق أهدافها وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة "اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"

عندما يتم تحديد نموذج الأعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط / الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مقابل القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة وألا تحدث خلال السنة.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما: تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو لا يتم الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها في الموجودات المالية.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدئي ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.

أدوات دين بالتكلفة المطفأة
تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:
- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط على أصل المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعلية
طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها الدفعات المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة الفائدة الفعلية للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد في الصندوق ولدى البنوك والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- مدينون تجاريون
يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الاعتيادي، ويتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً مخصص الانخفاض في القيمة.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
عند الاعتراف المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. تم تحديد مثل هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند إلغاء الاعتراف. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية تلك لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد لجزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية المسعرة وغير المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان المركز المالي المجمع.

3- انخفاض قيمة الموجودات المالية
تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها. ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلية الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن تقوم بتقييم الانخفاض في القيمة على أساس مجمع. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان للمجموعة، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

بالنسبة لأرصدة الأطراف ذات الصلة والقروض بين شركات المجموعة، تطبق المجموعة الأسلوب المستقبلي حيث لم يعد الاعتراف بالخسائر الائتمانية يعتمد على تحديد المجموعة في البداية لحدث خسائر الائتمان. وبدلاً من ذلك، تأخذ المجموعة في الاعتبار نطاق أكبر من المعلومات عند تقييم مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الأحداث الماضية، الظروف الحالية، التوقعات المعقولة والممكن إثباتها والتي تؤثر على القدرة المتوقعة على تحصيل التدفقات النقدية المستقبلية لأداة الدين.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصورة كبيرة بالنسبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر التي تتعرض لها الأداة المالية في تاريخ البيانات المالية بمخاطر التعثر تتعرض لها الأداة المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط. تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولى مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهرًا جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهرًا بعد البيانات المالية.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية لـ 90 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

- <u>المطلوبات المالية</u>

يتم الاعتراف المبدئي بجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض، والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

<u>مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة</u>

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على النحو المبين أعلاه لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

1) الدائنون
يتمثل الدائنون في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول). وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

2) الاقتراض
يتم إدراج القروض مبدئيا بالقيمة العادلة بعد خصم التكاليف المتكبدة للمعاملة. ولاحقاً يتم إدراج القروض بالتكلفة المطفأة، ويتم احتساب الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية.

يتم الاعتراف بالرسوم المدفوعة للحصول على القروض ضمن تكاليف عمليات القروض إلى الحد الذي يحتمل على أساسه سحب كل أو بعض هذه التسهيلات. في هذه الحالة، يتم تأجيل هذه المصاريف حتى يتم سحب القروض. عندما لا يوجد أي دليل على أن بعض أو كل القروض سيتم سحبها، فإن هذه المصاريف يتم رسملتها كمدفوعات مقدمة لخدمات السيولة ويتم إطفائها على فترة القروض المتعلقة بها.

3. دائنو مرابحات
تتمثل المرابحات الدائنة في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لموجودات تم شراؤها للغير وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يتم إدراج أرصدة المرابحات بإجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم مصاريف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء مصاريف التمويل عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند الوفاء بها أو إلغائها أو تقادم الالتزام مقابل تلك المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام والاعتراف بالتزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الاعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في الأرباح أو الخسائر كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر أخرى.

- **مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية**

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ) موجودات عقود
إن موجودات العقود تمثل الحق في المقابل الذي تم على أساسه تحويل البضائع وتأدية الخدمات للعميل. إذا قامت المجموعة بتحويل البضائع أو تأدية الخدمات للعميل قبل أن يقوم العميل بدفع المقابل أو قبل تاريخ استحقاق المبلغ، فيتم الاعتراف بموجودات العقود في حدود المبلغ المكتسب وفقا للشروط التعاقدية.

يتم تقييم موجودات العقود للانخفاض في القيمة وفقاً للطريقة المبسطة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية 9. الأدوات المالية.

و) مخزون
يقيم المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل، بعد تكوين مخصص لأية بنود متقادمة أو بطيئة الحركة. تتضمن التكلفة المواد المباشرة وأجور العمالة المباشرة وكذلك المصاريف غير المباشرة المتكبدة لجعل المخزون في موقعه وحالته الحالية. تحدد التكلفة على أساس المتوسط المرجح للمخزون بالمخازن وذلك طبقا لطبيعة المخزون.

إن صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها هو السعر المقدر للبيع من خلال النشاط الاعتيادي مخصوما منه تكاليف الإنجاز والمصاريف البيعية. يتم شطب بنود المخزون المتقادمة وبطيئة الحركة بناء على الاستخدام المستقبلي المتوقع وصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها.

ز) عقارات استثمارية

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات التي تم إنجازها والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تقاس العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تتضمن سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.
يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ح) استثمار في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة، ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. يتم المحاسبة عن استثمار المجموعة في شركات زميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية،
وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة (فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي خسائر انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أي عكس للانخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الاستثمار.

عند فقدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

ط) دمج الأعمال

دمج الأعمال هو جمع كيانات أو أعمال منفصلة في منشأة واحدة ونتيجة لذلك تكتسب تلك المنشأة (المشتري) السيطرة على واحدة أو أكثر من الأعمال. يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الاقتناء. تقاس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء والتي تمثل إجمالي المقابل الممنوح بالإضافة إلى قيمة الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة. يقوم المشتري في كل عملية دمج أعمال بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة والتي تمثل حصتهم الحالية التي تعطي لملاكها الحق في حصة نسبية في صافي الموجودات عند التصفية، إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الاقتناء كمصروفات عند تكبدها.

تقوم المجموعة عند الاقتناء بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية لغرض تحديد التصنيف المناسب لها وفقا للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والشروط ذات الصلة كما في تاريخ الاقتناء بما في ذلك فصل المشتقات الضمنية عن تلك العقود التابعة لها والخاصة بالشركة المشتراة.

عند دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة لحصة ملكية المشتري السابقة في الشركة المشتراة يعاد قياسها بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء، ويدرج أي ربح أو خسارة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع أو الدخل الشامل الآخر، حسبما يكون ملائماً.

تقوم المجموعة بشكل منفصل بالاعتراف بالمطلوبات المحتملة المتعهد بها في دمج الأعمال إذا كان التزام حالي ناتج عن أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري يتم إدراجه بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاقتناء. يتم إدراج التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للمقابل المحتمل والتي قد تكون أصل أو التزام وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9): الأدوات المالية. عند تصنيف المقابل المحتمل كحقوق ملكية، فإنه لا تتم إعادة قياسه حتى يتم تسويته نهائياً ضمن حقوق الملكية.

عند عدم استكمال المحاسبة المبدئية لدمج الأعمال في نهاية الفترة المالية التي يقع فيها الدمج، تقوم المجموعة بتسجيل مخصصات للبنود التي لم تكتمل معالجتها المحاسبية. ويتم تعديل هذه المخصصات خلال فترة القياس أو قيد موجودات أو مطلوبات إضافية لتعكس أي معلومات حديثة عن الحقائق والأحوال المتواجدة في تاريخ الاقتناء، والتي كانت قد تؤثر على المبالغ المسجلة عند الاقتناء إن كانت معروفة في ذلك التاريخ.

ي) ممتلكات وعقارات ومعدات

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والعقارات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في السنة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات. تتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال جزء من أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات التي يتم المحاسبة عنها بشكل منفصل ويتم شطب القيمة الدفترية للجزء المستبدل.

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الاراضي ملك حر والمباني المقامة عليها والتي تظهر بقيمتها العادلة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والعقارات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

تظهر أراضي ملك حر والمباني بالقيمة العادلة بناء على تقييمات دورية من قبل مقيمين خارجيين مخصوماً منها الاستهلاكات اللاحقة. يتم استبعاد أي رصيد للاستهلاك المتراكم في تاريخ التقييم مقابل القيمة الدفترية الإجمالية للأصل ومن ثم تعديل صافي القيمة إلى قيمة الأصل المعاد تقييمها.

إن الزيادة في القيمة الدفترية للأراضي والمباني نتيجة إعادة التقييم يتم إضافتها إلى حساب فائض إعادة التقييم ضمن الدخل الشامل الآخر. إن النقص الذي يقابل زيادة سابقة لنفس الأصل يتم تخفيضه مباشرة من حساب فائض إعادة التقييم في الدخل الشامل الآخر ويتم إدراج أي نقص آخر مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. يتم معالجة الفرق في كل سنة بين الاستهلاك المحتسب بناء على القيمة الدفترية المعاد تقييمها والمدرج في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة وبين الاستهلاك المحتسب بناءً على التكلفة الأصلية للأصل بتحويله مباشرة من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. تقوم المجموعة بإعادة تقييم تلك الأراضي والمباني كل 3 سنوات.

عندما يتم بيع الموجودات المعاد تقييمها، فيتم تحويل المبالغ المتضمنة في فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المرحلة. يتم إدراج العقارات تحت الإنشاء لأغراض أعمال الإنتاج أو الاستخدام الإداري بالتكلفة ناقصاً أي خسائر معترف بها للانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة الأتعاب المهنية وكذلك تكاليف الاقتراض التي يتم رسملتها على الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض حسب السياسة المحاسبية للمجموعة. يتم تصنيف هذه العقارات ضمن الفئات الملائمة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند إنجازها واعتبارها جاهزة للاستخدام. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام للغرض المخصص له كما هو الحال بالنسبة لبنود الموجودات والممتلكات الأخرى.
لا يتم استهلاك الأراضي. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

	سنوات
مباني	40
تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	5 – 3
أثاث وتجهيزات	5
سيارات	3 – 2
آلات ومعدات	15

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والعقارات والمعدات عند استبعادها أو عند انتفاء وجود منفعة اقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ك) موجودات غير ملموسة

عند الاعتراف المبدئي، يتم قياس الموجودات غير الملموسة المقتناة بالتكلفة، والتي تمثل قيمة الشراء إضافة إلى التكاليف المباشرة المتكبدة لإعداد الأصل لاستخدامه في الغرض المخصص له.

لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة على مدى العمر الإنتاجي ويتم تقديرها لتحديد الانخفاض في القيمة كلما كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس قد انخفضت قيمته. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على الأقل في نهاية كل سنة مالية. يتم احتساب التغيرات في العمر الإنتاجي أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، كما هو ملائم، ويتم معاملتها كتغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات غير الملموسة عند الاستبعاد، أو عندما لا يُتَوقع أي منافع اقتصادية مستقبلية من الاستخدام أو البيع. يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد الموجودات غير الملموسة بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية لتلك الموجودات، ويتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند استبعاد الموجودات.

تتضمن الموجودات غير الملموسة قفليات ناتجة عن استغلال مواقع. يتم قيد القفليات مبدئيا بالتكلفة، ويتم قياسها لاحقا بالتكلفة ناقصا الإطفاء المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت على مدى المدة المتوقع الانتفاع بها من هذه الموجودات والتي تتراوح من 3 إلى 20 سنة.

ل) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على وجود خسائر من الانخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الانخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب ويجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب ألا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م) موجودات غير متداولة محتفظ بها لغرض البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة (مجموعة الوحدات المعروضة للبيع) على أنها محتفظ بها لغرض البيع إذا كان سيتم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال استمرار استخدامها. ولاستيفاء هذا الشرط، يجب أن تكون عملية البيع مرجحة بشكل كبير، كما يجب أن يكون الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) متاحًا للبيع الفوري على وضعه الحالي. ويجب أيضا إن تكون الإدارة ملتزمة بخطة لبيع الأصل، حيث ينبغي إن تكون الفترة المتوقعة لإتمام عملية البيع خلال سنة من تاريخ التصنيف. يتم قياس الموجودات غير المتداولة (أو مجموعة الموجودات المتاحة للبيع) والمحتفظ بها لغرض البيع بقيمتها الدفترية السابقة أو قيمتها العادلة مطروحاً منها تكاليف إتمام البيع، أيهما أقل. لا يتم استهلاك أو إطفاء الموجودات غير الملموسة عند تصنفيها كمحتفظ بها لغرض البيع. تعرض الموجودات المصنفة كمتاحة للبيع بصورة منفصلة كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقد السيطرة على شركة تابعة، تصنف جميع موجودات ومطلوبات تلك الشركة التابعة على أنها محتفظ بها لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحصة غير مسيطرة في شركتها التابعة السابقة بعد عملية البيع.

عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في شركة زميلة أو جزءاً منه، يتم تصنيف الاستثمار أو جزء منه الذي سيتم استبعاده على أنه محتفظ به لغرض البيع عندما يتم استيفاء الشروط الموضحة أعلاه، وتتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة محاسبة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به لغرض البيع. فيما يتعلق بالجزء المتبقي من استثمار في شركة زميلة والذي لم يتم تصنيفه على أنه محتفظ به لغرض البيع فإنها تستمر في تطبيق طريقة محاسبة حقوق الملكية.

يتم توزيع الخسارة الناتجة عن الانخفاض في القيمة لمجموعة الموجودات المتاحة للبيع أولاً على الشهرة ومن ثم توزيع الرصيد المتبقي على الموجودات والمطلوبات بشكل نسبي، غير انه لا يتم توزيع أي خسارة على المخزون والموجودات المالية وموجودات الضريبة المؤجلة وموجودات خطط مزايا الموظفين والعقارات الاستثمارية والموجودات البيولوجية، حيث تستمر معالجتهم طبقاً للسياسات المحاسبية للمجموعة. يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة عند التصنيف المبدئي للأصل كمحتفظ به لغرض البيع إضافة إلى أي أرباح أو خسائر لاحقة ناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. لا يتم الاعتراف بأي أرباح تزيد عن الرصيد المتراكم لخسارة الانخفاض في القيمة.

عند انتفاء تصنيف الموجودات غير المتداولة كمحتفظ بها لغرض البيع (أو انتفاء تصنيفها ضمن مجموعة الموجودات المتاحة للبيع)، يتم قياس تلك الموجودات بأي من القيمتين التاليتين، أيهما أقل:

أ) القيمة الدفترية قبل تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع، بعد تسوية أي استهلاك أو إطفاء أو إعادة تقييم كان سيتم الاعتراف به لو لم يتم تصنيف الأصل (أو مجموعة الموجودات المعروضة للبيع) على أنه محتفظ بها لغرض البيع.

ب) المبلغ القابل للاسترداد كما في تاريخ القرار اللاحق بعدم البيع.

ن) العمليات غير المستمرة

تمثل العمليات غير المستمرة جزءا من أعمال المجموعة، والتي يمكن فصل نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية بشكل واضح من باقي المجموعة، والتي أيضا:

- تمثل نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- تمثل جزءا من خطة منسقة لاستبعاد نشاط جوهري أو قطاع جغرافي منفصل.
- هي عبارة شركة تابعة مقتناة أساسا لغرض إعادة البيع.

يشمل هذا المُكّون عمليات وتدفقات نقدية والتي يمكن تمييزها بشكل واضح، من الناحية التشغيلية ولأغراض التقرير المالي عن بقية المجموعة. بمعنى أخر، سيكون أحد مكونات المنشأة عبارة عن وحدة توليد نقد أو مجموعة وحدات توليد نقد عندما يكون محتفظ بها لغرض الاستخدام.

يتم تصنيف تلك العمليات كعمليات غير مستمرة عند البيع أو عند تحقق شروط التصنيف كعمليات غير مستمرة، أيهما يحدث أولاً.

يتم إدراج الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات غير المستمرة بشكل منفصل عن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالعمليات المستمرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وذلك حتى مستوى الربحية للفترة المنتهية في تاريخ البيانات المالية وكذلك الفترات المقارنة، حتى وإن احتفظت المجموعة بحصة غير مسيطرة في الشركة التابعة بعد البيع. حيث يتم إدراج الربح أو الخسارة كبند مستقل ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

س) مطلوبات عقود

تنشأ مطلوبات العقود إذا دفع العميل المقابل، أو كان للمجموعة حق غير مشروط في المقابل قبل قيام المنشأة بتحويل سلعة أو خدمة إلى العميل. يتم الاعتراف بمطلوبات العقود كإيراد عند تأدية المجموعة التزاماتها بموجب العقد.

ع) مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام النهائي.

ف) توزيعات الأرباح للمساهمين

تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائياً، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعا لإدارة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية السنوية لمساهمي الشركة الأم. حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم قياس التوزيعات غير النقدية بالقيمة العادلة للموجودات التي سيتم توزيعها مع إدراج نتيجة إعادة القياس بالقيمة العادلة مباشرة ضمن حقوق الملكية. عند القيام بتلك التوزيعات غير النقدية، فان الفرق بين القيمة الدفترية لذلك الالتزام والقيمة الدفترية للموجودات الموزعة يتم إدراجها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم الإفصاح عن توزيعات الأرباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ص) رأس المال

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية. إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ق) أسهم خزانة

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقاً من قبل المجموعة ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. وتتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة المرجحة للأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية. عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة". ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة، ثم الاحتياطيات ثم علاوة الإصدار.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقاً عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقاً في علاوة الإصدار، ثم الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة حصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمناً التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها. في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقاً، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر) إيرادات العقود المبرمة مع العملاء

يتم الاعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجاً من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:

- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد الالتزامات التعاقدية في العقد – إن الالتزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على الالتزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام تعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام تعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المنشأة بالالتزامات التعاقدية.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الآراء، مع الأخذ في الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأدية الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي يقدمها أداء المنشأة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المنشأة بالأداء.
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه.
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمنشأة، وللمنشأة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالي في الدفعات مقابل الأصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع الهامة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالالتزامات التعاقدية التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع. وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية الالتزامات التعاقدية قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

تنشأ مصادر إيرادات المجموعة من الأنشطة التالية:

- مبيعات بضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق الإيرادات من بيع البضائع عند قيام المجموعة بتحويل السيطرة على البضائع للعميل. بالنسبة للمبيعات المستقلة التي ليست معدلة من قبل المجموعة أو لا تخضع لخدمات متكاملة جوهرية، يتم تحويل السيطرة في الوقت الذي يتسلم فيه العميل البضاعة دون نزاع. ويتم التسليم عندما يتم شحن البضاعة إلى موقع محدد، والتي تم شراؤها سابقاً من قبل العميل، كما يتم تحويل مخاطر التقادم والخسارة إلي العميل، وإما أن يقبلها العميل وفقاً لعقد البيع أو يتم تجاوز شروط القبول أو أن يكون لدى المجموعة دليل موضوعي على تلبية كافية شروط القبول.

- نقاط ولاء العملاء

تعتبر نقاط الولاء كالتزام أداء منفصل، حيث إنها توفر للعملاء حقوق مادية لم يكن ليحصلوا عليها بغير ذلك. تنتهي النقاط غير المستغلة إذا لم يتم استخدامها. تقوم المجموعة بتوزيع سعر المعاملة بين الحق المادي والتزامات الأداء الأخرى المحددة في العقد على أساس سعر البيع المستقل. يتم الاعتراف بالإيراد من الحق المادي في تاريخ استرداد النقاط من قبل العميل أو التاريخ الذي تنتهي فيه أيهما أولاً.

- تقديم الخدمات

يتم تحقق الإيرادات من عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء. تدخل المجموعة في عقود صيانة بأسعار ثابتة مع عملاء لسنة واحدة. ويتعين على العملاء الدفع مقدماً لكل اثني عشر شهراً ويتم تحديد تواريخ الدفعات المستحقة في كل عقد. يتم الاعتراف بالإيراد على مدى الوقت استناداً إلى النسبة بين عدد ساعات خدمات الصيانة المقدمة في الفترة الحالية وإجمالي عدد تلك الساعات المتوقع تقديمها بموجب كل عقد.

- إيراد بيع عقارات

يتم الاعتراف بإيرادات بيع العقارات على أساس مبدأ الاستحقاق الكامل، وذلك عندما تتوفر جميع الشروط التالية:

- عند اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود.
- عندما يكون استثمار المشترى (قيمة البيع) كافياً لإثبات التزامه بدفع قيمة العقار كما في تاريخ البيانات المالية.
- ألا تنخفض مرتبة الذمم المدينة للمجموعة عن البيع مستقبلاً.
- أن تكون المجموعة قد قامت بنقل السيطرة للمشتري.
- إذا كانت الأعمال اللازمة لإكمال العقار يمكن قياسها وقيدها على أساس الاستحقاق بصورة سهلة، أو إذا كانت تلك الأعمال غير جوهرية بالنسبة للقيمة الإجمالية للعقد.

- إيرادات أخرى

يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

ش) المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم مراجعة المخصصات في نهاية كل سنة مالية ويتم تعديلها لإظهار أفضل تقدير ممكن. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام.

العقود المثقلة بالالتزامات

إن العقد المثقل بالالتزامات هو عقد تتجاوز فيه التكاليف التي لا يمكن تجنبها (أي التكاليف التي لا يمكن للمجموعة تجنبها بسبب امتلاكها العقد) للوفاء بالالتزامات بموجب العقد، المنافع الاقتصادية المتوقع استلامها بموجبه. وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب العقد أقل صافي تكلفة للتخارج من العقد، وهي إما تكلفة الوفاء بالعقد وأي تعويض أو غرامات الناشئة عن الفشل في الوفاء به، أيهما أقل.

إذا كان لدى المجموعة عقد مثقل بالالتزامات، يتم الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه على إنه مخصص. لكن قبل احتساب مخصص منفصل لعقد مثقل بالالتزامات، تعترف المجموعة بخسارة انخفاض القيمة التي قد تكون وجدت في قيمة الموجودات الخاصة بالعقد.

لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ت) عقود الإيجار

المجموعة كمؤجر
تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المتعلقة بالملكية. تصنف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تمويلية. إن تحديد ما إذا كان ترتيب معين هو ترتيب تأجيري أو ترتيب يتضمن تأجير يستند إلى مضمون هذا الترتيب، ويتطلب تقييم ما إذا كان تنفيذ هذا الترتيب يعتمد على استخدام أصل معين أو موجودات محددة، أو أن الترتيب ينقل أو يمنح الحق في استخدام الأصل.

عقد الإيجار التشغيلي
يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات لعقد الإيجار التشغيلي يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن إيجار، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بحقوق استخدام الأصول ومطلوبات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها الطرف المستأجر.

(1) **حقوق استخدام الأصول**
تعترف المجموعة بحقوق استخدام الأصول في تاريخ بداية عقد الإيجار (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحة للاستخدام). وتقاس حقوق استخدام الأصول بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد الإيجار. تتضمن تكلفة حقوق استخدام الأصول قيمة مطلوبات عقد الإيجار المعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد الإيجار ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد الإيجار، يتم استهلاك حقوق استخدام الأصول المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. تتعرض حقوق استخدام الأصول للانخفاض في القيمة.

(2) **التزامات عقود إيجار**
تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد الإيجار بمطلوبات الإيجار ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار المقرر سدادها خلال فترة عقد الإيجار. تتضمن دفعات عقد الإيجار الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز إيجار مستحقة ودفعات عقد الإيجار المتغيرة تعتمد على مؤشر أو نسبة وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد الإيجار إذا كانت مدة عقد الإيجار تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد الإيجار. يتم الاعتراف بدفعات عقد الإيجار المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو نسبة كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد الإيجار لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد الإيجار، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

(3) **عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة**
تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود إيجار ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود إيجار موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة الإيجار.

ث) تكاليف الاقتراض

إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام للغرض المقصود أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف على الموجودات المستوفاة للشروط يتم خصمها من تكاليف الاقتراض القابلة للرسملة.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

خ) ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة و بعد استبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات الزميلة والشركات التابعة غير المجمعة المدرجة في بورصة الكويت وكذلك حصتها في ضريبة دعم العمالة الوطنية المدفوعة من الشركات التابعة المدرجة في بورصة الكويت وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة في بورصة الكويت، وذلك طبقا للقانون رقم 19 لسنة 2000 والقرار الوزاري رقم 24 لسنة 2006 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لعدم وجود ربح ضريبي تحتسب الضريبة على أساسه. علاوة على ذلك، لم تعد الشركة الأم خاضعة لضريبة دعم العمالة الوطنية بعد شطبها من بورصة الكويت وفقًا للمادة رقم 12 من القانون رقم 19 لسنة 2000.

ذ) حصة الزكاة

يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح المجمع الخاص بالمجموعة قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد استبعاد حصة الشركة في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والتابعة وكذلك حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وتوزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لعدم وجود ربح مالي تحتسب حصة الزكاة على أساسه.

ض) العملات الأجنبية

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كأدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم إدراجها ضمن "التغيرات التراكمية في القيمة العادلة" في الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج أعمال الشركات التابعة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف مساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات. ويتم إدراج فروق سعر صرف العملات الأجنبية الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

ظ) الالتزامات المحتملة

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد اقتصادية لسداد التزام قانوني حالي أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة، بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

غ) معلومات القطاع
إن القطاع هو جزء منفصل من المجموعة يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات أو تكبد مصاريف. يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي. إن متخذ القرار التشغيلي الرئيسي هو الشخص المسؤول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

أأ) الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة
تقوم المجموعة بإبداء الآراء وعمل التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير المحاسبية المتعلقة بالمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ. الآراء
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

(1) تحقق الإيرادات
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ر) يتطلب أراء هامة.

(2) تصنيف الأراضي
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

أ) أعمال تحت التنفيذ
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال قيد التنفيذ.

ب) عقارات استثمارية
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

(3) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء ورواج المخزون والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينين والمخزون تتضمن آراء هامة.

(4) تصنيف الموجودات المالية
عند اقتناء أصل مالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د)

(5) دمج الأعمال
عند اقتناء شركات تابعة، تقوم الشركة الأم بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم الشركة الأم بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات. حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص نوعية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

(6) الضرائب

تخضع المجموعة لضرائب الدخل في مناطق متعددة. إن تحديد مخصصات ضرائب الدخل يتطلب آراء هامة. حيث توجد العديد من المعاملات والعمليات الحسابية التي تجعل تحديد الضريبة النهائية غير مؤكد من خلال النشاط الاعتيادي.

(7) تقييم السيطرة

تراعي الإدارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان للمجموعة سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الأنشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام الشركة الأم باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

(8) تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر فيها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

(9) عقود الإيجار

تشمل الآراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد إيجار،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود إيجار متعددة في الترتيب.
- تحديد أسعار البيع لكل عنصر من العناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب. التقديرات والافتراضات

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

(1) القيمة العادلة للموجودات المالية غير المسعرة

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

(2) الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

(3) مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص مخزون

إن عملية تحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ومخصص المخزون تتطلب تقديرات. إن مخصص الانخفاض في القيمة يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً كما هو مبين في إيضاح رقم 2. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن التكلفة الدفترية للمخزون يتم تخفيضها وإدراجها بصافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها عندما تتلف أو تصبح متقادمة بصورة كلية أو جزئية، أو عندما تنخفض أسعار البيع. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وانخفاض قيمة المدينين والمخزون يخضع لموافقة الإدارة.

(4) تقييم العقارات الاستثمارية

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. تم استخدام الطريقة الأساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية على النحو التالي: تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

(5) إعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات

تقوم المجموعة بإعادة تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. تم تقييم الممتلكات والعقارات والمعدات من قبل مقيم مستقل عن طريق الرجوع إلى قيم صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لموجودات مشابهة من حيث الحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم المستقل.

(6) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة لموجودات مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

(7) الضرائب

تقوم المجموعة بقيد مطلوبات عن الضرائب المتوقعة بالمناطق التي تمارس فيها أنشطتها وتقدير مدى احتمالية استحقاق ضرائب إضافية. وعندما تختلف الضريبة النهائية عن المبالغ المسجلة فعليا، فان تلك الفروقات ستنعكس على ضريبة الدخل والضرائب المؤجلة في الفترة التي يتبين فيها هذا الاختلاف. إن أية تغييرات في هذه التقديرات والافتراضات قد تؤثر على القيمة الدفترية للضرائب المؤجلة.

(8) عقود الإيجار

تشمل المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، من بين أمور أخرى، ما يلي:

- تقدير مدة عقد الإيجار.
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات الإيجار.
- تقييم ما إذا كانت حقوق استخدام الأصول قد انخفضت قيمتها.

3. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2025	2024
مدينون تجاريون (أ)	**1,647,005**	1,599,578
مدينو عقود (أ)	**7,245,784**	6,811,901
	8,892,789	8,411,479
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)	**(6,443,877)**	(6,449,343)
صافي مدينين تجاريين ومديني عقود	**2,448,912**	1,962,136
مدينون آخرون	**3,733,215**	3,734,772
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (ب)	**(2,961,313)**	(2,961,313)
صافي مدينين آخرين	**771,902**	773,459
دفعات مقدمة وتأمينات مستردة	**3,764,531**	2,510,812
موظفون مدينون	**194,017**	218,657
	7,179,362	5,465,064

(أ) **مدينون تجاريون ومدينو عقود**

تطبق المجموعة النموذج المبسط الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية 9 للاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة لكافة المدينون التجاريون ومدينو العقود حيث أن هذه البنود لا تتضمن عنصر تمويل جوهري. قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون ومدينو العقود على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع للعملاء على مدى الـ 4 سنوات السابقة. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية المجمعة.

يتم شطب (مثال: إلغاء الاعتراف بـ) المدينين التجاريين ومدينو العقود عندما لا يتوقع استردادها بشكل معقول. كما أن عدم السداد خلال 365 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في اتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم التوقع المعقول لاسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم اعتباره ائتمان قد انخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل تحليل أعمار ببند المدينون التجاريون ومدينو عقود والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظراً لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائر على أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفين.

	أقل من 180 يوم	181 – 365 يوم	منخفضة القيمة	المجموع
2025	**2,140,783**	**308,129**	**6,443,877**	**8,892,789**
2024	1,720,910	241,226	6,449,343	8,411,479

(ب) **مخصص خسائر ائتمانية متوقعة**

إن الحركة على مخصص خسائر الائتمان المتوقعة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**9,410,656**	9,388,045
المحمل خلال السنة (إيضاح 23)	**-**	20,143
المستخدم خلال السنة	**-**	(834)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(5,466)**	3,302
الرصيد في نهاية السنة	**9,405,190**	9,410,656

4. الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة، كالمساهمين الرئيسيين، شركات تحت السيطرة المشتركة، وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى ضمن السياق الاعتيادي للأعمال. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

	المساهمون	شركات تحت سيطرة مشتركة وأطراف أخرى	المجموع **2025**	المجموع 2024
الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:				
مستحق إلى أطراف ذات صلة	-	(207,450)	**(207,450)**	(207,450)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	(264,795)	**(264,795)**	(258,690)
دائنو سندات دين (إيضاح 15)	(10,305,300)	-	**(10,305,300)**	(10,070,265)
المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:				
مصاريف عمومية وإدارية وبيعية	-	1,230,630	**1,230,630**	1,443,192
مصاريف تمويلية - للمساهمين	812,388	-	**812,388**	791,674

(أ) إن المستحق إلى أطراف ذات صلة لا تحمل فائدة وتستحق عند الطلب.

مزايا أفراد الإدارة العليا:

	2025	2024
مزايا قصيرة الأجل	**450,475**	510,225
مكافأة نهاية الخدمة	**21,142**	26,593
	471,617	536,818

5. مخزون

	2025	2024
مخزون بضائع (إيضاح 21)	**13,474,658**	15,272,768
أخرى	**1,175,712**	719,019
	14,650,370	15,991,787
ناقصاً: مخصص مخزون بطيء الحركة (أ)	**(382,425)**	(382,357)
	14,267,945	15,609,430

(أ) مخصص مخزون بطيء الحركة

إن حركة مخصص مخزون بطيء الحركة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**382,357**	388,482
المحمل خلال السنة، مدرج ضمن تكلفة المبيعات	**30,743**	-
المستخدم خلال السنة	**(29,514)**	(8,992)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(1,161)**	2,867
الرصيد في نهاية السنة	**382,425**	382,357

6. موجودات ومطلوبات مصنفة كعمليات غير مستمرة

اثرت الظروف الاقتصادية التي شهدتها الجمهورية اللبنانية على أحدى الشركات التابعة والعاملين في قطاع السوق المركزي في الجمهورية اللبنانية – مركز سلطان للتجزئة – ش.م.ل. مما أدى إلى توقف نشاط الشركة التابعة وتقدمها بطلب إشهار افلاس بتاريخ 31 يوليو 2017 إلى المحاكم اللبنانية المختصة والتي قبلت طلبها بتاريخ 6 نوفمبر 2017، وقد عينت المحكمة مصفيين لتحصيل مديونيات الشركة التابعة والوفاء بالتزاماتها وفقاً لقوانين الجمهورية اللبنانية وعليه، تم تصنيف موجودات ومطلوبات وعمليات الشركة التابعة كموجودات ومطلوبات وعمليات غير مستمرة من تاريخ 31 يوليو 2017.

إن بنود الموجودات والمطلوبات المتعلقة المصنفة بعمليات غير مستمرة هي كالتالي:

	2025	2024
الموجودات:		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**60,854**	60,854
مدينون ومدفوعات مقدماً	**891,091**	891,091
مخزون	**830,365**	830,365
ممتلكات وعقارات ومعدات	**4,634,900**	4,634,900
موجودات أخرى	**72,396**	72,396
مجموع الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**6,489,606**	6,489,606
المطلوبات:		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**6,580,481**	6,580,481
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**207,693**	207,693
مجموع المطلوبات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**6,788,174**	6,788,174
زيادة المطلوبات عن الموجودات المصنفة كعمليات غير مستمرة	**(298,568)**	(298,568)

كان من الصعب تقدير الالتزامات الطارئة التي من المتوقع أن تتكبدها المجموعة بسبب التصفية. يوجد دعاوى قضائية ضد مركز سلطان للتجزئة (لبنان) ش.م.ل. نتيجة الإفلاس وهي ما زالت منظورة أمام جهات الاختصاص. وتعتقد إدارة المجموعة أن هذه الدعاوى القضائية لن يكون لها تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة المرفقة.

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2025	2024
أسهم ملكية غير مسعرة	**5,286,754**	4,453,516

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**4,453,516**	4,646,293
التغير في القيمة العادلة	**833,238**	(192,777)
الرصيد في نهاية السنة	**5,286,754**	4,453,516

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر 5,286,754 دينار كويتي (2024: 4,453,516 دينار كويتي) مرهونة لصالح بنوك محلية مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاح 11).

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالدينار الكويتي.

8. استثمار في شركات زميلة

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية %		المبلغ	
			2025	2024	**2025**	2024
الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)	دولة الكويت	استثمار عقاري	**24.75**	24.75	**86,541,000**	101,383,424

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**101,383,424**	98,846,088
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**(17,914,301)**	2,304,034
حصة المجموعة من الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	**33,453,595**	3,876,901
حصة المجموعة من حركة حقوق ملكية شركات زميلة	**(27,012,001)**	645,871
خسائر الانخفاض في القيمة	**(3,369,717)**	(4,289,470)
الرصيد في نهاية السنة	**86,541,000**	101,383,424

كما في 31 ديسمبر 2025، إن بعض أسهم الشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك.ع.) بقيمة سوقية بلغت 38,337,991 دينار كويتي (2024: 40,112,183 دينار كويتي)، مرهونة لبعض البنوك المحلية مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

إن ملخص البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة). كما يلي

ملخص بيان المركز المالي المجمع

	2025	2024
الموجودات	**543,626,906**	574,007,845
المطلوبات	**(216,122,550)**	(200,149,118)
صافي الموجودات	**327,504,356**	373,858,727
نسبة ملكية المجموعة	**%24.75**	%24.75
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**81,057,328**	92,530,035
الشهرة	**5,483,672**	8,853,389
القيمة الدفترية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (عامة)	**86,541,000**	101,383,424

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	2025	2024
الإيرادات	**3,538,606**	5,775,314
التكاليف	**(1,011,552)**	(1,831,686)
مصاريف أخرى	**(79,133,121)**	(16,524,322)
إيرادات أخرى	**4,225,054**	21,889,922
(خسارة) ربح السنة	**(72,381,013)**	9,309,228
الدخل الشامل الآخر	**135,166,042**	15,664,246
مجموع الدخل الشامل للسنة	**62,785,029**	24,973,474
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة	**15,539,295**	6,180,935

تتلخص المطلوبات المحتملة والدعاوى القضائية المتعلقة بالشركة الزميلة (الشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك (عامة) فيما يلي:

(1) تجديد عقود تأجير الأراضي مع الهيئة العامة للصناعة الكويت

تتضمن العقارات الاستثمارية المتعلقة بالشركة الزميلة بعض العقارات المستأجرة من الهيئة العامة للصناعة في دولة الكويت والتي تبلغ قيمتها الدفترية 192,637 ألف دينار كويتي بيانها كالتالي:

1- أرض بمساحة 805,712 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 78,470 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب / 80/6/61) - الصادر في عام 1980 – محل العقد رقم 60.

2- أرض بمساحة 150,000 متر مربع في منطقة الصليبية بقيمة دفترية قدرها 11,873 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ ف 99/10/287/21) - الصادر في م 1999 - محل العقد رقم 211.

3- أرض بمساحة 1,625,000 متر مربع في منطقة ميناء عبدالله (قسيمة رقم 3 و4 و5) بقيمة دفترية قدرها 66,688 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (م.ب/ 78/10/11) - الصادر في عام 1981 - محل العقد رقم 208.

4- أرض بمساحة 200,000 متر مربع في منطقة أمغره الصناعية بقيمة دفترية قدرها 6,896 ألف دينار كويتي، تم استئجارها من المجلس البلدي بقرار تخصيص رقم (ل.ش.ب /86/10/83) - الصادر في عام 1986 - محل العقد رقم 2002/19.

5- أرض بمساحة 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة بقيمة دفترية قدرها 28,740 ألف دينار كويتي مستأجرة بموجب الكتاب الصادر عن مجلس الوزراء رقم (1949-930/11) - الصادر في عام 1978 - محل العقد رقم 2003/8.

تم استئجار الأراضي المذكورة أعلاه لتطوير مرافق التخزين (الجافة وذات التحكم في درجة الحرارة) والمناطق الحرفية والمساحات المفتوحة لصف الشاحنات وما شابه ذلك.

في 21 نوفمبر 2022، أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (12/1259) خلال اجتماعه رقم (48-2022/3) والذي قرر ما يلي:

(أ) عدم تجديد أو تمديد عقود الإيجارات التلقائية لمرافق التخزين والخدمات المساندة المرتبطة بها تلقائيا بعد انتهاء مدتها بحيث سيتم طرح الأراضي من خلال مزايدة عامة بين الشركات المتخصصة بما يتفق مع مبادئ العدالة والمساواة وتحسين الحوكمة.

(ب) عدم تخصيص أي أرض لأغراض التخزين إلا بعد الرجوع والتنسيق مع جهاز متابعة أداء الحكومة.

لاحقاً أصدرت الهيئة العامة للصناعة إعلانًا عامًا عبر وسائل الإعلام الإخبارية والذي نُشر أيضًا في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" تحت الرقم 1618 في 15 يناير 2023 بشأن إنهاء العقود المشار إليها أعلاه. وفي 15 يناير 2023، أصدرت الشركة الزميلة إنذار لجميع اعضاء مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للصناعة بضرورة الرد ونفي مضمون هذه الإعلانات. كما أرسلت الشركة الزميلة تحذيرًا آخر إلى الهيئة العامة للصناعة في 25 يناير 2023، ردًا على الانذار الذي أرسلته الأخيرة في 18 يناير 2023. تقدمت الشركة الزميلة بالقضايا التالية أمام محكمة أول درجة ضد الهيئة العامة للصناعة، مؤكدة موقفها من أن العقود الإيجارية قد تم تجديدها وطالبت المحكمة بمنع الهيئة العامة للصناعة والجهات التابعة لها من التعرض للشركة الزميلة بخصوص حيازتها وانتفاعها بالأراضي المذكورة أعلاه.

أقامت الشركة الزميلة الدعاوى بناءً على شروط العقود المذكورة آنفاً ومحاضر الاجتماعات والمراسلات المتبادلة وأحكام القانون والقرارات السارية في هذا الصدد.

1- القضية رقم 2023/14 تجاري، مدني، حكومة/27، المتعلقة بالعقد رقم 60 لموقع الصليبية بمساحة 805,712 متر مربع. قامت محكمة أول درجة في 16 فبراير 2023 برفض الدعوى. قامت الشركة الزميلة باستئناف الحكم بموجب الاستئنافات أرقام 1480 و1482 و1449 تجاري استئناف، مدني، حكومة / 10 لسنة 2023، وقد صدر الحكم في تلك الاستئنافات بجلسة 15 نوفمبر 2023 بالرفض وتأييد حكم أول درجة. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييزات أرقام 18، 35، 38 لسنة 2024 تمييز تجاري/1.

2- القضية رقم 2023/9 تجاري، مدني، حكومة/28، المتعلقة بالعقد رقم 211 لموقع الصليبية بمساحة 150,000 متر مربع. صدر حكم أول درجة في 18 يونيو 2023 بعدم الاختصاص وإحالة إلى الدائرة إداري/2 تحت رقم 2023/4155 إداري/2. وبتاريخ 27 ديسمبر 2023 وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2023/3340 تجاري مدني حكومة/9، وقد صدر حكم الاستئناف بجلسة 14 نوفمبر 2023 بعدم جواز الاستئناف، وقد تم إقامة دعوي ثانية من الشركة الزميلة بشأن العقد (211) موقع الصليبية وقيدت برقم 622 لسنة 2024 تجاري مدني كلي حكومة/23 ومازالت منظوره أمام محكمة أول درجة، وفي تاريخ 11 يونيو 2024 صدر حكم تمهيدي من المحكمة الكلية بالإحالة الي ادارة الخبراء وقد صدر تقرير الخبراء بتاريخ 30 أكتوبر 2024. تم حجز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة. وبتاريخ 10 مارس 2026 صدر حكم أول درجة برفض الدعوى الأصلية وإثبات انتهاء عقد التخصيص في الدعوى الفرعية.

3- القضية رقم 2023/19 تجاري، مدني، حكومة/9، المتعلقة بالعقد رقم 208 لموقع ميناء عبد الله بمساحة 1,625,000 متر مربع وقد صدر حكم محكمة أول درجة في تاريخ 24 يناير 2024 برفض الدعوى الأصلية وفي الفرعية أمرت الشركة الزميلة بإخلاء الأرض لصالح الهيئة. ومن ثم قامت الشركة الزميلة باستئناف حكم أول درجة بالاستئنافين رقمي 1119 و 1146 لسنة 2024 س.ت.م.ح/2 واستأنفت الهيئة العامة للصناعة حكم أول درجة بالاستئناف رقم 1049 لسنة 2024 استئناف تجاري مدني حكومة/ 2 والذي كان محدد لنظره جلسة بتاريخ 16 فبراير 2025 حيث صدر الحكم برفض الاستئنافات وتأييد حكم اول درجة. قامت الشركة الزميلة بالطعن في هذا الحكم أمام محكمة التمييز في الاستئناف رقم 1604 لسنة 2025 تمييز تجاري/4، كما قامت الهيئة العامة للصناعة بالطعن عليه أيضاً بالاستئناف رقم 1487 لسنة 2025 تمييز تجاري/4.

4- القضية رقم 2023/12 تجاري مدني، حكومة/20، بشأن العقد رقم 2002/19 لموقف شاحنات في منطقة أمغرة الصناعية، بمساحة 200,000 متر مربع. رفضت محكمة أول درجة القضية في 28 فبراير 2023. واستأنفت الشركة الزميلة الحكم بالاستئنافات أرقام 1613، 1649، 1654، 1663 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/5. وفي تاريخ 14 يونيو 2023 صدر قرار بالوقف التعليقي لحين الفصل في طلب رد القضاة رقم 13 لسنة 2023. وبتاريخ 16 يوليو 2023 صدر حكم برفض طلب الرد، وقد صدر حكم الاستئناف بجلسة 13 مارس 2024 برفض الاستئناف وتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة وتم الطعن على الحكم من قبل الشركة الزميلة أمام محكمة التمييز بالاستئنافات أرقام 2043، 2148، 2211، 2215 لسنة 2024 تمييز تجاري/7.

5- القضية رقم 2023/29 تجاري، مدني، حكومة / 7 بشأن العقد رقم 2003/8، موقع الدوحة بمساحة قدرها 941,420 متر مربع. صدر حكم محكمة أول درجة في 19 مارس 2023 لصالح الشركة الزميلة بإثبات العلاقة التعاقدية بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة لمدة عشرين عاماً تبدأ من 1 يناير 2023 وتنتهي في 31 ديسمبر 2042 على مساحة قدرها 941,420 متر مربع في منطقة الدوحة، محل العقد رقم 2003/8 المؤرخ 12 أغسطس 2003 وبذات الشروط والأحكام. فقامت الهيئة العامة للصناعة باستئناف حكم أول درجة بالاستئناف رقم 1762 لسنة 2023 تجاري مدني حكومة/1. وفي تاريخ 18 يونيو 2023، حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى؛ وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييزات أرقام 3897، 3949، 4145 لسنة 2023 تمييز تجاري/1.

6- القضية رقم 10300 لسنة 2024 تجاري مدني كلي حكومة/27 مقامة من الشركة الزميلة ضد الهيئة العامة للصناعة وآخرين بطلب إثبات تجديد عقد الإيجار المؤرخ في 19 سبتمبر 2004 لموقع توسعة حرفية الصليبية مع طلب منع التعرض. وفي جلسة 30 أكتوبر 2025، قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى وفسخ العقد في الدعوى الفرعية. كما قامت الهيئة العامة للصناعة بإقامة استئناف ضد حكم أول درجة بموجب استئناف مدني تجاري رقم 7447 لسنة 2025، حكومة 11. صدر حكم الاستئناف بتاريخ 11 فبراير 2026، والذي قضى برفض الاستئناف وتأييد حكم أول درجة. وقامت الشركة الزميلة بتاريخ 23 سبتمبر 2025 بتسليم موقع توسعة القسائم الحرفية بمنطقة الصليبية إلى الهيئة العامة للصناعة بموجب محضر تسليم رسمي.

7- القضية رقم 10301 لسنة 2024 تجاري مدني حكومي كلي/19، المرفوعة من الشركة الزميلة ضد الهيئة العامة للصناعة وآخرين لإثبات تجديد عقد الإيجار المؤرخ 19 سبتمبر 2004 لموقع توسعة حرفية الجهراء. وفي تاريخ 23 مارس، حكمت محكمة أول درجة برفض الدعوى وفي الدعوى الفرعية المقامة من الهيئة بطرد الشركة الزميلة من الموقع، ومن ثم قامت الشركة الزميلة بالطعن على حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2025/2040 تجاري مدني حكومة/2، وقامت الهيئة باستئناف حكم أول درجة بالاستئناف رقم 2025/1987 تجاري مدني حكومة/2، وفي تاريخ 25 يونيو 2025 حكمت محكمة الاستئناف بالرفض والتأييد. وقد طعنت الشركة الزميلة على حكم الاستئناف بالتمييز رقم 2025/2604 تمييز تجاري/4، وكذلك طعنت الهيئة بالتمييز رقم 2025/2563 تمييز تجاري/4. كما إن موقع توسعة حرفية الجهراء قد سلمته الشركة الزميلة إلى الهيئة العامة للصناعة بموجب محضر تسليم رسمي بتاريخ 24 سبتمبر 2025.

كما قامت الهيئة العامة للصناعة بإقامة دعاوي قضائية ضد الشركة الزميلة فيما يخص العقد رقم 208 لموقع ميناء عبدالله والعقد رقم 211 لموقع الصليبية و8 لموقع الدوحة، و60 لموقع مخازن الصليبية. وقامت الشركة الزميلة أيضًا بتسليم موقعي ميناء عبدالله 20 و 21 إلى الهيئة العامة للصناعة بموجب محضر تسليم رسمي.

وبانتظار الأحكام النهائية للقضايا المذكورة أعلاه، فإن إدارة الشركة الزميلة لن تتمكن من الحصول على تقدير موثوق به للقيمة العادلة لهذه العقارات الاستثمارية كما في 31 ديسمبر 2025.

(2) تسييل كفالة

صدر قرار عن الإدارة العامة للجمارك بدولة الكويت بتسييل جزء بمبلغ 10,092 ألف دينار كويتي من الكفالة المصرفية المقدمة من شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز – ش.م.ك. (مقفلة) ("شركة جلوبال كليرنج")، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، لصالح الإدارة العامة للجمارك فيما يتعلق بتنفيذ عقد. طبقا لهذا القرار، قامت الإدارة العامة للجمارك بتسييل الكفالة المذكورة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007.

وقد تقدمت شركة جلوبال كليرنج بالطعن على القرار المذكور أعلاه أمام محكمة أول درجة، وقد أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح شركة جلوبال كليرنج، وألزمت الإدارة العامة للجمارك بسداد مبلغ 58,927 ألف دينار كويتي كتعويض مقابل عدم الوفاء بالتزاماتها بموجب العقد، ومبلغ 9,138 ألف دينار كويتي لاسترداد مبلغ الكفالة التي تم تسييلها سابقاً، بالإضافة إلى احتساب فائدة بنسبة 7% سنوياً على هذه المبالغ من تاريخ صدور الحكم نهائياً.

ثم قامت شركة جلوبال كليرنج بالطعن بالاستئناف على هذا الحكم أمام محكمة الاستئناف بالاستئناف رقم 1923 لسنة 2014 إداري/4، طالبة زيادة قيمة التعويض. كما تقدمت الإدارة العامة للجمارك بالطعن رقم 1955 / 2014 إداري 4 أمام محكمة الاستئناف. وأصدرت محكمة الاستئناف في 13 سبتمبر 2015 حكمها بتأييد الحكم الصادر عن محكمة أول درجة. ثم قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على هذا الحكم أمام محكمة التمييز بالطعنين رقمي 1480 و1487 لسنة 2015. وبتاريخ 25 سبتمبر 2019 قضت محكمة التمييز بإحالة الطعن لإدارة الخبراء. وفي 24 مايو 2021، أصدرت لجنة الخبراء تقرير يؤكد أحقية شركة جلوبال كليرنج في التعويض المطالب به.

وبتاريخ 11 مايو 2022، تم حسم هذا الموضوع نهائياً بصدور هذا الحكم في الطعون أرقام 1480 و 1487 لسنة 2015 تمييز إداري/4 من محكمة التمييز، حيث قضت بإلزام الإدارة العامة للجمارك برد مبلغ قدره 5,561 ألف دينار كويتي لشركة جلوبال كليرينج من أصل مبلغ الكفالة المسيلة، وانتهت الطعون أعلاه فيما عدا ذلك إلى تأييد الحكم المستأنف والذي قضى بإلزام المدعى عليه الثاني "مدير عام الإدارة العامة للجمارك بصفته" بأن يؤدي إلى الشركة المدعية "شركة جلوبال كليرينج" مبلغاً مقداره 58,927 ألف دينار كويتي ليصبح إجمالي المبلغ المستحق 64,488 ألف دينار كويتي بالإضافة إلى الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً على كلا المبلغين اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم نهائياً.

وبناءاً عليه قامت الشركة الزميلة و شركة جلوبل كليرنج بتسجيل مبلغ 64,488 ألف دينار كويتي في السنه السابقة، يمثل المستحق بناء على الأحكام لصالح شركة جلوبل كليرنج بقيمة 58,927 ألف دينار كويتي ورد للكفالة بقيمة 5,561 ألف دينار كويتي كما هو مذكور أعلاه.

وبالنسبة لمبلغ الفوائد المتعلقة بالمبالغ المذكورة أعلاه، فمن غير الممكن تحديده حالياً، وبالتالي لم يُسجل في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

(3) الدعاوى القضائية مع الإدارة العامة للجمارك

إضافة لذلك، وفيما يتعلق بالنزاع القائم بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بشأن آليات إدارة المشروع في المنافذ الجمركية، قام كل طرف بتقديم عدة دعاوى ومطالبات مضادة ضد الطرف الآخر.

باشرت الإدارة العامة للجمارك عدة إجراءات قانونية ضد شركة جلوبال كليرنج بخصوص هذه المسألة وطالبت بتعويضات مالية من شركة جلوبال كليرنج. وفي 25 سبتمبر 2018، صدر حكم برفض جميع القضايا. وقد تم استئناف هذا الحكم من قبل كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك. وفي 26 سبتمبر 2022، قضت محكمة الاستئناف بإنشاء صندوق لتطوير المشروع، وألزمت شركة جلوبال كليرنج بدفع مبلغ قدره 12,443 ألف دينار كويتي إلى الإدارة العامة للجمارك.

قامت كل من شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك بالطعن على في هذا الحكم أمام محكمة التمييز. كما تضمن طعن شركة جلوبال كليرنج طلبًا بوقف التنفيذ لحين الفصل في الاستئناف. وفي 12 أبريل 2023، أمرت محكمة التمييز بوقف تنفيذ الحكم إلى حين الفصل في موضوع القضية. والدعوى ما زالت منظورة أمام محكمة التمييز. وقد قررت الشركة الزميلة وشركة جلوبال كليرنج (بعد استشارة المستشار القانوني للشركة الزميلة) عدم تسجيل أي مخصص في البيانات المالية المجمعة انتظارا للحكم النهائي من محكمة التمييز.

بالإضافة إلى ما سبق، توجد نزاعات قانونية أخرى بين شركة جلوبال كليرنج والإدارة العامة للجمارك وقام كلا الطرفين برفع دعاوى قضائية ودعاوى مقابلة مختلفة منظورة حاليًا أمام المحاكم. ويرى المستشار القانوني للشركة الزميلة أنه لن يكون لهذه الأمور تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

(4) العقد مع الهيئة العامة للصناعة لأرض المرحلة الخامسة بمنطقة جنوب أمغرة

يتعلق العقد باتفاقية إيجار بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة للمرحلة الخامسة في منطقة جنوب أمغرة، بمساحة قدرها 427,164 متر مربع. انتهى عقد الإيجار في 7 أبريل 2020، وبعد ذلك بدأت الهيئة العامة للصناعة في اتخاذ إجراءات قانونية لاستعادة الأرض. أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح الهيئة العامة للصناعة في 20 أبريل 2021، مؤكدةً على وجوب إخلاء الشركة الزميلة للموقع.

قامت كل من الهيئة العامة للصناعة والشركة الزميلة باستئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف. أيدت محكمة الاستئناف فى حكمها قرار إخلاء الشركة الأم للموقع، وألزمتها بدفع مبلغ 11,793 ألف دينار كويتي كتعويض عن استخدام الأرض خلال الفترة من 8 أبريل 2020 حتى استلام الهيئة العامة للصناعة لموقع المرحلة الخامسة 3 نوفمبر 2024. وقد سددت الشركة الزميلة مبلغ 2,654 ألف دينار كويتي خلال السنة السابقة، ومبلغ 9,139 ألف دينار كويتي خلال شهر مارس 2025، بناءً على الحكم المذكور أعلاه.

قامت الشركة الزميلة بالتقدم بطعن أمام محكمة التمييز، معترضة على الأساس الذي استخدمته محكمة الاستئناف في احتساب التعويض. وقد قامت الشركة الزميلة في تاريخ 3 نوفمبر 2024 بتنفيذ شق الإخلاء لموقع المرحلة الخامسة بسكراب أمغرة وتسليمه إلى الهيئة بموجب محضر تنفيذ حكم صادر من وزارة العدل - إدارة التنفيذ.

(5) العقد مع الهيئة العامة للصناعة لأرض المرحلة الرابعة بمنطقة جنوب أمغرة

يتعلق العقد باتفاقية إيجار بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة فيما يخص أرض المرحلة الرابعة في منطقة جنوب أمغرة، بمساحة إجمالية تبلغ 939,323 متر مربع. انتهى سريان عقد الإيجار في 31 أكتوبر 2018. قامت الهيئة العامة للصناعة برفع دعوى قضائية ضد الشركة الزميلة مطالبةً بتعويض قدره 13,694 ألف دينار كويتي يمثل قيمة الإيجار عن الفترة التي تبدأ من نوفمبر 2023. وقد قامت الشركة الزميلة بتسليم الأرض إلى الهيئة العامة للصناعة بتاريخ 13 مارس 2025، وتبلغ القيمة الدفترية للأرض في دفاتر الشركة الزميلة لا شيء.

أصدرت محكمة أول درجة حكمها لصالح الشركة الزميلة وقضت برفض الدعوى. إلا أن الهيئة العامة للصناعة قامت باستئناف الحكم، وفي 24 ديسمبر 2025 أصدرت محكمة الاستئناف حكمها لصالح الهيئة العامة للصناعة، وألزمت الشركة الزميلة بسداد المبلغ المذكور أعلاه.

وفي 10 مارس 2026، أصدرت محكمة التمييز حكماً بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف لحين الفصل النهائي في موضوع الدعوى.

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الزميلة طرف في العديد من المطالبات والدعاوي القضائية العرضية ويرى المستشار القانوني للمجموعة بأن هذه الأمور لن يكون لها تأثيراً جوهريا على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة.

(6) قضية كورك

في فبراير 2017، قدمت الشركة الزميلة طلب تحكيم ضد حكومة جمهورية العراق استناداً إلى المادة 36 من اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى ("اتفاقية الإكسيد") وإلى المادة 10 من الاتفاقية الثنائية بين حكومة دولة الكويت وحكومة جمهورية العراق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة ("الاتفاقية الثنائية لعام 2015").

ويتعلق طلب التحكيم بمجموعة من التصرفات والامتناع عن اتخاذ ما يلزم من جانب حكومة جمهورية العراق بما فيها هيئتها الرقابية التابعة لها وهي هيئة الأعلام والاتصالات، فيما يتعلق بقرار مزعوم صدوره من قبل هيئة الإعلام والاتصالات بإبطال موافقتها الكتابية المسبقة الصادرة بشأن استثمار المجموعة في شركة كورك تيليكوم، بالإضافة إلى أمر هيئة الأعلام والاتصالات بإعادة الأسهم التي استحوذت عليها الشركة الزميلة إلى المساهمين العراقيين الأصليين (الأمر الذي تم تنفيذه في مارس 2019). وتتعلق مطالبات المجموعة في طلب التحكيم، من بين أمور أخرى، على إخفاق الحكومة العراقية في معاملة استثمار الشركة الزميلة بقيمة أكثر من 380 مليون دولار أميركي بشكل عادل ومنصف، وإخفاقها في إخطارها بما يتم اتخاذه من إجراءات وحرمانها من حق الدفاع، وأيضا المصادرة غير المباشرة للاستثمار بالمخالفة لأحكام الاتفاقية الثنائية لعام 2015. في 24 فبراير 2017، تم قيد طلب التحكيم من الشركة الزميلة لدى مركز تسوية منازعات الاستثمار.

بتاريخ 22 فبراير 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها برفض جميع مطالبات الشركة الزميلة وقررت إلزام الشركة الزميلة بمصاريف التحكيم بقيمة حوالي 5 مليون دولار أمريكي لصالح المدعى عليها. بتاريخ 28 مايو 2021، تقدمت الشركة الزميلة بطلب الغاء القرار قبل مركز تسوية منازعات الاستثمار وقد سجل الطلب بتاريخ 4 يونيو 2021. وفي 8 فبراير 2024، أصدرت اللجنة قرارها الذي ألغت بموجبه الحكم الأساسي جزئياً على سند أن المحكمة أخطأت في الحكم بشأن مطالبة الشركة الزميلة بالتنفيذ، وبالتالي ارتكبت خطأ قابلاً للإبطال. وعليه، ستقوم الشركة الزميلة بإعادة تقديم مطالبات جديدة أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق. وبناءً عليه في 8 يوليو 2024، قامت الشركة الزميلة بإعادة تقديم طلباتها أمام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ضد جمهورية العراق. تم تسجيل المطالبة وتشكيل هيئة تحكيم جديدة لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار. وقد تم تحديد موعد الجلسة أمام الهيئة التحكيمية التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في نوفمبر 2026.

دعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان

هذا، وفي سياق منفصل، بتاريخ 31 مايو 2021، تقدمت شركة الكازار كابيتال المحدودة ، وهي شركة تابعة للشركة الزميلة، بدعوى في الكويت ضد حكومة إقليم كردستان، وهي وحدة سياسية تابعة لحكومة العراق ، وذلك سندا لبنود ضمان سيادي وذلك فيما يتعلق باستثمارات الشركة الزميلة. وبتاريخ 24 يناير 2022 ، رفضت المحكمة الكلية مطالبات شركة الكازار على سند أنه ، ومن بين أسباب أخرى ، لم تتمكن شركة الكازار من إثبات أنها منحت قرضًا بقيمة 250 مليون دولار أمريكي إلى كورك والذي كانت تسعى بشأنه للحصول على تعويضات بموجب الضمان السيادي.

وبتاريخ 16 فبراير 2022، استأنفت شركة الكازار الحكم أمام محكمة الاستئناف الكويتية، وبتاريخ 19 أبريل 2022، أصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالح شركة الكازار بمنحها تعويضات بقيمة 490 مليون دولار أمريكي ("الحكم الكويتي") ضد حكومة إقليم كردستان، بالإضافة إلى فائدة سنوية قدرها 7% حتى تاريخ الدفع الفعلي، وفي 2 مايو 2023، أصدرت محكمة التمييز الكويتية قرارا بوقف تنفيذ حكم محكمة الاستئناف الكويتية، وذلك بانتظار الفصل في النزاع، وفي 30 يناير 2024، رفضت محكمة التمييز الكويتية استئناف حكومة إقليم كردستان وأيدت الحكم الكويتي. بناءً على ذلك، بدأت شركة الكازار إجراءات تنفيذ الحكم الكويتي.

وفي انتظار النتيجة النهائية لإجراء التنفيذ والشكوك حول توقيت وتحديد الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في المبالغ المحكوم بها في البيانات المالية المجمعة.

دعوى مرتبطة بحكومة إقليم كردستان ضد الشركة الزميلة

في فبراير 2025، قامت حكومة إقليم كردستان برفع دعوى قضائية ضد الشركة الزميلة ورئيسها التنفيذي أمام محكمة أربيل الابتدائية في إقليم كردستان العراق. وتطالب الحكومة في هذه الدعوى بتعويضات، مدعيةً أن الشركة الزميلة ورئيسها التنفيذي مسؤولان عن إجراءات التبليغ الخاطئة في الدعوى الكويتية التي رفعتها شركة الكازار، مما أدى إلى حصول شركة الكازار على حكم قضائي كويتي ضد حكومة إقليم كردستان وسعيها إلى إنفاذ هذا الحكم الكويتي في ولايات قضائية أجنبية. ولا تزال الدعوى منظورة أمام محكمة أربيل الابتدائية.

التحكيم بشأن سند الإخلاء

في 24 فبراير 2023 ، بدأت كورك تيليكوم إجراءات تحكيمية ضد شركة الكازار ، سعياً لإصدار أمر قضائي دائم يمنعها من تنفيذ الحكم الكويتي ضد حكومة إقليم كردستان في دولة الكويت ودولياً. هذا، وتدّعي كورك تيليكوم أن الحصول على الحكم الكويتي وتنفيذه هو مخالف لسند إخلاء طرف الذي أبرمته شركة الكازار في عام 2011 ، والذي كانت الاخيرة قد أخلت بموجبه التزامات كورك تيليكوم في اتفاقية القرض القابل للتحويل. وتسعى كورك تيليكوم أيضًا إلى الحصول على إدلاءات مختلفة، بما في ذلك إدلاءات بأن شركة الكازار خالفت العقد وأن كورك تيليكوم ليست مسؤولة بموجب اتفاقية القرض القابل للتحويل، وأشارت كورك تيليكوم أيضًا إلى أنها ستتقدم بطلب إلى المحكمة (فور تشكيلها) لإصدار أمر قضائي وقتي يمنع شركة الكازار من تنفيذ الحكم الكويتي، في انتظار إصدار قرار نهائي في التحكيم.

في 28 يوليو 2025، أصدرت المحكمة حكماً جزئياً نهائياً، أعلنت فيه، من بين أمور أخرى، أن: (أ) شركة الكازار قد خالفت سند الإخلاء بالحصول على الحكم الكويتي؛ (ب) شركة ألكازار قد خالفت سند الإخلاء في إجراءات التنفيذ في نيويورك. تم منح كورك تعويضات تكاليف بقيمة 1.65 مليون دولار. وتنظر شركة الكازار حاليًا في طلب إلغاء الحكم أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي.

بموازاة المطالبات المذكورة أعلاه بشأن شركة كورك تيليكوم، قامت شركة تيليكوم العراق المحدودة ("شركة تيليكوم العراق") (التي تملك الشركة الزميلة بشكل غير مباشر في رأسمالها حصة 54%) ببدء الإجراءات التالية:

التحكيم بشأن اتفاقية المساهمين
في 4 يونيو 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق إجراءات التحكيم ضد شركة سي اس ليمتد والسيد سروان صابر مصطفى. نشأ النزاع بسبب مخالفات تعاقدية مختلفة من قبل المدعى عليهم لأحكام اتفاقية المساهمين المتعلقة باستثمار الشركة الزميلة في شركة كورك تيليكوم.

بتاريخ 20 مارس 2023، أصدرت المحكمة حكمها واستجابت لكامل مطالبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن المدعى عليهم انخرطوا في مخطط متعمد "لرشوة وإفساد مسؤولين" تابعين للجهة التنظيمية في قطاع اتصالات العراق من أجل الحصول على قرار خاطئ بمصادرة ملكية شركتي عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة في كورك تيليكوم. كما استجابت المحكمة لطلبات عراق تيليكوم المحدودة وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة بأن سيروان صابر مصطفى بارزاني قد خالف التزاماته الائتمانية من خلال الانخراط في أعمال متعددة من التعاقد مع الذات وسوء السلوك، مما تسبب في ضرر للمدعيين. وأمرت المحكمة المدعى عليهم، مجتمعين ومنفردين، بدفع مبلغ إجمالي قدره 1.65 مليار دولار أمريكي كتعويضات ومصاريف قانونية، بالإضافة إلى الفوائد، ويستحق مبلغ 1.329 مليار دولار لشركة انترناشونال هولدينج المحدودة ، فيما يستحق مبلغ 318.7 مليون دولار لشركة عراق تيليكوم المحدودة. وتعمد شركة عراق تيليكوم المحدودة حاليًا إلى تنفيذ الحكم في عدة ولايات قضائية من حول العالم.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد، لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل للمبالغ المحكوم بها في البيانات المالية المجمعة.

التحكيم بشأن اتفاقية الحقوق التبعية لبنك انتركونتيننتال لبنان: إجراءات التحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان ش.م.ل وشركة كورك تيليكوم وشركة انترناشونال هولدينج المحدودة
لجأت شركة عراق تيليكوم المحدودة إلى إجراءات التحكيم فيما يتعلق بالاحتيال المزعوم المدبر من قبل بعض أصحاب المصلحة في شركة كورك تيليكوم بمعرفة وتعاون من بنك انتركونتيننتال لبنان فيما يتعلق باتفاقية الحقوق التبعية ذات الصلة بقرض بقيمة 150 مليون دولار أمريكي قدّمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى شركة كورك تيليكوم.

في 24 سبتمبر 2021، أصدرت هيئة التحكيم قرارها بسماع مطالبة شركة عراق تيليكوم لإلغاء وابطال اتفاقية الحقوق التبعية المتعلقة بالقرض البالغ 150 مليون دولار أمريكي الذي قدمه بنك انتركونتيننتال لبنان إلى كورك تيليكوم. اتفقت هيئة التحكيم مع عراق تيليكوم بأن جميع المدعى عليهم، بما في ذلك بنك انتركونتيننتال لبنان، قد تورطوا في احتيال متعمد ضد شركة عراق تيليكوم، وتم رفض كامل الدعاوى الفرعية المقدمة من المدعى عليهم بالإضافة إلى إبطال اتفاقية الحقوق التبعية، فضلا عن منح شركة عراق تيليكوم حق الحصول على رسوم قانونية بمبلغ 3 مليون دولار أمريكي التي جرى تحصيلها بتاريخ 18 مايو 2023.

وفي ضوء هذا القرار، قدمت شركة عراق تيليكوم بتاريخ 12 نوفمبر 2021 طلب تحكيم ضد كورك تيليكوم بهدف تنفيذ مطالبتها بالديون التي تزيد عن 285 مليون دولار أمريكي (بالإضافة الى الفوائد القانونية) بحيث أصبح مجموعة قيمة المطالبة تقريباً مبلغ 1 مليار دولار أمريكي ضد شركة انترناشونال هولدينج المحدودة، بصفتها مدينًا، وشركة كورك تيليكوم، بصفتها الكفيل.

قدمت هيئة التحكيم مسودة قرار التحكيم النهائي إلى أمانة سر المحكمة في 8 يوليو 2024 للموافقة عليه وأعلنت اختتام الإجراءات. صدر قرار التحكيم النهائي في 9 سبتمبر 2024. أُمرت الهيئة التحكيمية شركة كورك بدفع أكثر من 1.3 مليار دولار أمريكي لشركة تيليكوم العراق. وتسعى شركة تيليكوم العراق حالياً إلى تنفيذ هذا القرار النهائي.

بانتظار النتيجة النهائية لإجراءات التنفيذ وحالات عدم التأكد حول توقيت وتحديد مبلغ الاسترداد لم تأخذ إدارة الشركة الزميلة في الاعتبار أي تعديل في البيانات المالية المجمعة.

هذا وفي سياق منفصل، وبتاريخ 13 ديسمبر 2021 قدمت شركة تيليكوم العراق طلب تحكيم ضد بنك انتركونتيننتال لبنان للمطالبة بتعويض عن الاحتيال الذي تم الفصل فيه في إجراءات التحكيم السابقة.

وفي 1 يونيو 2023، أصدرت محكمة استئناف بيروت قرارها بشأن طعن بنك انتركونتيننتال لبنان بقرار التحكيم الأولي بشأن تحكيم بنك انتركونتيننتال لبنان، وقررت المحكمة إلغاء الحكم، ("قرار الالغاء"). هذا، وقدمت شركة تيليكوم العراق طعنا بالتمييز أمام محكمة التمييز اللبنانية. وفي 18 أكتوبر 2023، أصدرت محكمة التمييز اللبنانية قرارا بوقف تنفيذ قرار الإلغاء. وبناء عليه، أصدرت هيئة التحكيم قرارًا بوقف إجراءات التحكيم لحين صدور قرار محكمة التمييز اللبنانية الخاص بالطعن على حكم الاستئناف. في 4 فبراير 2026، نقضت محكمة التمييز اللبنانية قرارات محكمة التمييز اللبنانية، وبذلك أبطلت قرار الإلغاء وأقرت بقرار التحكيم الصادر في إجراءات التحكيم الأولية الخاصة ببنك انتركونتيننتال لبنان ومن المتوقع الآن أن ترفع الهيئة التحكيمية تعليق الإجراءات وتستكمل الإجراءات لتقدير التعويضات.

مطالبات مدير مركز دبي المالي العالمي

في 12 مارس 2018، بدأت شركة تيليكوم العراق دعوى أمام محاكم مركز دبي المالي العالمي ("مركز دبي") ضد ريمون زينه رحمه. ويرتكز موضوع الدعوى على إخلال مدراء شركة انترناشونال هولدينج ليمتد بمهامهم بالإضافة إلى عدد من حالات التعاقد مع الذات. بتاريخ 16 ديسمبر 2021، صدر حكما ضد السيد رحمة بمبلغ 71.3 مليون دولار أمريكي بالإضافة إلى التكاليف والفوائد.

وفي سياق منفصل، في 5 سبتمبر 2017، قامت شركة مودرن العالمية للتجارة العامة لمواد ومعدات البناء والعقارات ذ.م.م (شركة تابعة مملوكة بالكامل من الشركة الزميلة) ببدء إجراءات تحكيم ضد شركة كورك تيليكوم بشأن إخلال كورك تيليكوم في سداد رسوم الخدمات المستحقة لشركة مودرن العالمية بموجب اتفاقية خدمات. بتاريخ 20 مارس 2019، تم منح شركة مودرن العالمية مطالبتها بالكامل والفائدة والمصاريف القانونية والتي بلغت حوالي 4.5 مليون دولار أمريكي.

وبشهر أبريل 2022، تم الحصول على مبلغ يقارب 1.1 مليون دولار أمريكي من بعض أصول كورك في الإمارات العربية المتحدة. لا تزال جهود التنفيذ مستمرة.

(7) دعاوى قضائية أخرى

1) أصدرت وزارة المالية قرارا بإلغاء العقود المتعلقة ببعض العقارات التي تم إنشاءها على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت بانتهاء مدة 25 سنة. وقد استأنفت الشركة الزميلة هذا القرار. بالنسبة لأحد العقارات، اصدرت محكمة الاستئناف حكمها ايضا لصالح وزارة المالية مع تعويض بمبلغ 11,711,060 دينار كويتي.

سددت الشركة الزميلة التعويض لوزارة المالية على أقساط في خلال عامي 2017 إلى 2019، وآخر قسط تم دفعه في 31 مارس 2019. وقد طعنت الشركة الزميلة على الحكم في محكمة التمييز ولا تزال القضية قيد النظر. أما بالنسبة للممتلكات الأخرى ، فقد حكمت محكمة الاستئناف أيضًا لصالح وزارة المالية وحصلت على تعويض بمبلغ 6,597,527 دينار كويتي. كما قامت الشركة الزميلة بالطعن على الحكم في محكمة التمييز. القضية قيد النظر حتى تاريخه وقامت الشركة الزميلة باتخاذ مخصصات احتياطية لهذه الدعوى في سنوات سابقة بالمبلغ الكامل، ولا يزال المبلغ مستحقا.

2) قامت الشركة الزميلة برفع دعوى قضائية ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقليات للمطالبة بقيمة الايجارات المستحقة عن استغلالهما لبعض القسائم في المنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث قضت محكمة الإستئناف بتأييد الاستئناف بإلزام مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الزميلة. وقد قامت الشركة الزميلة بإستلام المبلغ المنصوص عليه في حكم محكمة الإستئناف بتاريخ 11 أكتوبر 2011. وقامت مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات بالطعن مجدداً على هذا الحكم بمحكمة التمييز والذي لا يزال منظوراً أمام القضاء حالياً في انتظار الحكم النهائي. لم تقم الشركة الزميلة بعكس المخصصات المسجلة سابقاً وذلك من باب الحيطة والحذر لحين صدور الحكم النهائي.

كما قامت الشركة الزميلة برفع دعوى ضد مؤسسة الموانئ الكويتية للتعويض عن قيمة إستغلال مواقع أخرى بمنطقة التجارة الحرة، والتي قامت المحكمة بإحالتها إلى إدارة الخبراء ولا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

3) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وبتاريخ 16 فبراير 2023، صدر قرار إداري من وزارة المالية بإخلاء الشركة الزميلة من مشروع الواجهة البحرية – المرحلة الثالثة "سوق شرق" وبتاريخ 2 مارس 2023 أرسلت وزارة المالية إنذاراً إلى الشركة الزميلة بتسليم سوق شرق وذلك قبل 6 مارس 2023 وفي حالة الامتناع ستقوم الوزارة بتنفيذ قرار الإخلاء الإداري بالقوة الجبرية وبتاريخ 7 مارس 2023 قامت الوزارة بإخلاء الشركة الزميلة من سوق شرق بالقوة الجبرية.

قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 13033 لسنة 2022 تجاري مدني كلي حكومة/5 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية، وبتاريخ 23 مارس 2023، قضت محكمة أول درجة دائرة تجاري مدني كلي حكومة/5 بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى دائرة إداري كلي/10 وبتاريخ 4 مايو 2023 تم شطب الدعوى، وقد استأنفت الشركة الزميلة على هذا الحكم وبتاريخ 10 سبتمبر 2023 تم الحكم بعدم جواز الاستئناف. وبتاريخ 12 نوفمبر 2023 سجلت قضية في دائرة تمييز تجاري برقم 2023/4875 ولم تحدد جلسة بالتمييز حتي تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 1158 لسنة 2023 إداري/10 وموضوعها إلغاء القرار الإداري رقم 2 لسنة 2023 وبتاريخ 24 أغسطس 2023 تم رفض الدعوى. وبتاريخ 6 فبراير 2024 قضت محكمة الاستئناف بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف. وقد أقامت الشركة الزميلة طعناً بالنقض على هذا الحكم رقم 2024/1075 إداري/1، ولم تُحدد جلسة للطعن حتى تاريخه.

كما قامت الشركة الزميلة برفع القضية رقم 4917 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة/24 وذلك بشأن إثبات تجديد العلاقة التعاقدية بين الشركة ووزارة المالية وقد تم الحكم بتاريخ 28 فبراير 2024 بعدم الاختصاص والإحالة للإداري/11 وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 24 أبريل 2024، والتي تم تأجيلها للنطق بالحكم في 15 مايو 2024، والذي اقر برفض الدعوى وقد استأنفت الشركة الزميلة على هذا الحكم بالدعوى في دائرة الاستئناف رقم 2024/2930 وتم تحديد جلسة بتاريخ 9 سبتمبر 2024 للحكم والذي قضى برفض وتأييد الحكم المستأنف.

علماً بأن الشركة الزميلة قامت بدفع القيمة الايجارية لوزارة المالية مقدماً حتى تاريخ مارس 2024.

4) بتاريخ 27 أبريل 2023، قامت وزارة المالية بتسييل الكفالة الصادرة من بنك الكويت الوطني بمبلغ قدره 2,320,595.880 دينار كويتي "اثنان مليون وثلاثمائة وعشرون ألفاً وخمسمائة وخمسة وتسعون ديناراً وثمانمائة وثمانون فلساً" لصالح وزارة المالية والتي تم إصدارها بناءً على طلب الشركة وذلك لضمان قيام الشركة بأعمال تصميم وإنشاء وإدارة مرفق "مشروع الواجهة البحرية ـ المرحلة الثالثة" - سوق شرق - ولما كانت الشركة قد قامت بأعمال الصيانة كاملة وفق شروط العقد سالف الذكر، واستمر ذلك إلى أن استولت وزارة المالية على المشروع بتاريخ 7 مارس 2023؛ ولما كانت الوزارة المذكورة قد قامت بتسييل الكفالة مخالفة للمادة رقم 16 من العقد سالف الذكر والاستيلاء على قيمتها فقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم 3674 لسنة 2023 تجاري مدني كلي حكومة طالبة فيها الحكم بإلزام وزارة المالية برد قيمة الكفالة والفوائد القانونية بواقع 7% من تاريخ تسييل الكفالة وحتى تمام السداد، وقد تم تحديد جلسة بتاريخ 21 مايو 2024 للتقرير، والتي تم تأجيلها لجلسة 10 سبتمبر 2024 للتقرير، وقد تم تحديد جلسة بتاريخ 28 فبراير 2025 للاطلاع وبتاريخ 18 مارس 2025 قضت محكمة الدرجة الأولى بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وبإحالتها للدائرة الإدارية المختصة إداري/9 لنظرها بجلسة بتاريخ 6 مايو 2025 والتي تم تأجيلها لجلسة بتاريخ 16 ديسمبر 2025 للتقرير، ومن ثم قامت الشركة الزميلة بتسجيل قيمة الكفالة ذمم مدينة تحت التحصيل القضائي بموجب الدعوى سالفة الذكر.

هناك بعض القضايا الأخرى المرفوعة ضد الشركة الزميلة، والتي لا يمكن تقييم نتائجها حتى يتم إجازتها نهائيًا من قبل المحكمة. في رأي المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة، لن يكون هناك أي تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي مخصصات في سجلات الشركة الزميلة حتى تاريخ التقرير.

9. عقارات استثمارية

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**5,748,359**	5,142,957
التغيرات في القيمة العادلة	**(91,375)**	595,000
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(18,520)**	10,402
الرصيد في نهاية السنة	**5,638,464**	5,748,359

كما في 31 ديسمبر 2025، إن العقارات الاستثمارية بقيمة عادلة تبلغ 5,638,464 دينار كويتي (2024: 5,748,359 دينار كويتي) مرهونة لبنوك مقابل تسهيلات بنكية ودائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية استنادًا إلى تقييمات قام بها مقيمين خارجيين باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمون بإستخدام أسس التقييم الموضحة في الجدول التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات الاستثمارية.

2025

فئة العقار الاستثماري	**أساس التقييم**	**المستوى الثاني**
أراضي ومباني	**مبيعات السوق المقارنة**	**5,638,464**

2024

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ومباني	مبيعات السوق المقارنة	5,748,359

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية.

10. ممتلكات وعقارات ومعدات

	أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتجهيزات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة:									
في 1 يناير 2025	70,011,602	28,826,677	49,438,478	10,878,301	16,393,116	2,448,767	22,604,292	3,615,518	204,216,751
إضافات	-	37,714	102,526	132,353	379,196	103,956	519,278	2,016,160	3,291,183
استبعادات	-	-	-	(4,448)	(118,266)	(201,505)	(85,625)	-	(409,844)
المحول من أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	-	-	2,232,277	15,572	63,780	-	505,144	(2,816,773)	-
المشطوبات (*)	-	-	(3,193,509)	(13,780)	-	-	-	-	(3,207,289)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	(54,995)	(102,300)	(75,172)	(16,971)	(59,935)	(3,752)	(91,758)	(163)	(405,046)
في 31 ديسمبر 2025	**69,956,607**	**28,762,091**	**48,504,600**	**10,991,027**	**16,657,891**	**2,347,466**	**23,451,331**	**2,814,742**	**203,485,755**
الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة:									
في 1 يناير 2025	-	16,875,311	26,381,139	9,937,051	15,412,773	2,049,928	20,699,423	585,094	91,940,719
المحمل خلال السنة	-	347,703	943,652	315,437	339,854	92,610	735,970	-	2,775,226
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	(4,448)	(118,266)	(167,739)	(80,965)	-	(371,418)
المتعلق بالمشطوبات (*)	-	-	(1,319,169)	(1,131)	-	-	-	-	(1,320,300)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	(88,431)	(31,778)	(15,982)	(57,479)	(3,728)	(85,619)	-	(283,017)
في 31 ديسمبر 2025	**-**	**17,134,583**	**25,973,844**	**10,230,927**	**15,576,882**	**1,971,071**	**21,268,809**	**585,094**	**92,741,210**
صافي القيمة الدفترية:									
في 31 ديسمبر 2025	**69,956,607**	**11,627,508**	**22,530,756**	**760,100**	**1,081,009**	**376,395**	**2,182,522**	**2,229,648**	**110,744,545**
في 31 ديسمبر 2024	70,011,602	11,951,366	23,057,339	941,250	980,343	398,839	1,904,869	3,030,424	112,276,032

- كما في 31 ديسمبر 2025، توجد أراضي ملك حر ومباني مدرجة بصافي قيمة دفترية بلغت 78,302,786 دينار كويتي (2024: 79,137,966 دينار كويتي) مرهونة مقابل تسهيلات بنكية ممنوحة للمجموعة (إيضاحات 11 و 13).

(*) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، قامت المجموعة بإخلاء متاجر تعمل على أرض مستأجرة ولم تقم بتجديد بعض عقود الإيجار المتعلقة بالمباني المقامة عليها. وعليه، تم شطب المباني المقامة على أرض مستأجرة وتجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر ذات الصلة بقيمة دفترية تبلغ 1,874,340 دينار كويتي و 12,649 دينار كويتي على التوالي، مما نتج عنه إجمالي مشطوب بمبلغ 1,886,989 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 بناء على موافقة من مجلس إدارة والجمعية العامة للشركاء للشركات التابعة بتاريخ 15 مارس 2026.

	أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي ملك حر	مباني مقامة على أراضي مستأجرة	تجهيزات مكتبية وأجهزة كمبيوتر	أثاث وتجهيزات	سيارات	آلات ومعدات	أعمال رأسمالية تحت التنفيذ	المجموع
التكلفة:									
في 1 يناير 2024	63,430,887	27,215,196	49,027,125	11,302,123	16,429,761	2,273,529	22,568,518	2,361,162	194,608,301
إضافات	-	27,216	372,256	101,846	188,443	341,329	259,845	1,254,459	2,545,394
استبعادات	-	-	-	(535,908)	(259,725)	(168,293)	(277,290)	(203)	(1,241,419)
ربح إعادة التقييم	5,776,988	633,915	-	-	-	-	-	-	6,410,903
صافي خسائر الانخفاض في القيمة (معكوسة) محملة	161,108	(36,621)	-	-	-	-	-	-	124,487
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	642,619	986,971	39,097	10,240	34,637	2,202	53,219	100	1,769,085
في 31 ديسمبر 2024	70,011,602	28,826,677	49,438,478	10,878,301	16,393,116	2,448,767	22,604,292	3,615,518	204,216,751
الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة:									
في 1 يناير 2024	-	16,006,543	25,528,518	9,945,427	15,218,717	2,168,683	20,119,959	585,094	89,572,941
المحمل خلال السنة	-	641,465	837,564	405,075	420,912	47,368	807,773	-	3,160,157
المتعلق بالاستبعادات	-	-	-	(535,675)	(259,692)	(168,293)	(277,290)	-	(1,240,950)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	-	227,303	15,057	122,224	32,836	2,170	48,981	-	448,571
في 31 ديسمبر 2024	-	16,875,311	26,381,139	9,937,051	15,412,773	2,049,928	20,699,423	585,094	91,940,719
صافي القيمة الدفترية:									
في 31 ديسمبر 2024	70,011,602	11,951,366	23,057,339	941,250	980,343	398,839	1,904,869	3,030,424	112,276,032
في 31 ديسمبر 2023	63,430,887	11,208,653	23,498,607	1,356,696	1,211,044	104,846	2,448,559	1,776,068	105,035,360

- تقوم إدارة المجموعة بتقييم أراضي ملك حر ومباني مرة واحدة كل ثلاث سنوات وآخرها كما في 31 ديسمبر 2024، والتي تم التوصل اليها بناءً على تقييمات من قبل مقيمين مستقلين، باستخدام أسس التقييم الموضحة في البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام تلك الموجودات:

	2024	
فئة الممتلكات والعقارات والمعدات	أساس التقييم	المستوى الثاني
أراضي ملك حر	مبيعات السوق المقارنة	70,011,602
مباني مقامة على أراضي ملك حر	مبيعات السوق المقارنة	11,951,366
		81,962,968

- قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم أراضي ملك حر ومباني.

11. تسهيلات بنكية

إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من بنوك محلية وأجنبية، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية لبعض شركات المجموعة وحوالة حق على إيرادات ورهن بعض موجودات المجموعة وبيانها كما يلي:

	بيان الرهن	2025	2024
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح 7)	أسهم ملكية	**5,286,754**	4,453,516
أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)	446,551,585 سهم	**31,705,163**	33,172,403
عقارات استثمارية (إيضاح 9)	عقارات	**3,205,464**	3,253,359
أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)	أراضي ومباني	**69,699,801**	70,513,966
حصص ملكية في شركة تابعة	90 سهم	**2,700,000**	2,700,000
حصص ملكية في شركة تابعة	13,000,000 سهم	**5,203,998**	5,203,998

وتتمثل فيما يلي:

	تاريخ الاستحقاق	2025	2024
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2026	**8,593,599**	4,994,474
الجزء غير المتداول	عدة أقساط بين عامي 2027 و 2031	**88,101,741**	92,848,063
		96,695,340	97,842,537

إن الفائدة الفعلية السنوية على التسهيلات البنكية أعلاه هي كما يلي:

البيان	العملة	معدل الفائدة % 2025	معدل الفائدة % 2024
معدل الفائدة الفعلية السنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي	دينار كويتي	**2.5 – 1.25**	2.5 – 1.25
معدل الفائدة الفعلي السنوية	دينار أردني	**8.5 – 6.5**	8.5 – 6.5
معدل الفائدة الفعلي نصف السنوية	ريال عماني	**4.5 – 4**	4.5 – 4

إن القيم الدفترية للتسهيلات البنكية للمجموعة مقومة بالعملات التالية:

العملة	2025	2024
دينار كويتي	**87,680,918**	89,496,345
دينار أردني	**552,069**	305,281
ريال عماني	**8,462,353**	8,040,911
	96,695,340	97,842,537

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2025	2024
دائنون تجاريون (أ)	**60,358,752**	56,292,221
اجازات ومستحقات أخرى للموظفين	**1,998,452**	2,173,113
مخصصات أخرى (ب)	**3,917,197**	4,471,771
دائنو شراء ممتلكات وعقارات ومعدات	**45,061**	42,431
محجوز ضمان لمقاولين	**166,752**	486,244
دائنون آخرون	**5,265,920**	5,455,530
	71,752,134	68,921,310

(أ) تتضمن الدائنون التجاريون أرصدة تتعلق بدائني تمويل تجاريون، حيث قامت المجموعة بالدخول في ترتيبات مع بنك محلي في دولة الكويت لتحصيل فواتيرها، حيث يقوم البنك بتمويل الموردين التجاريين، ان هذه التسهيلات تتحمل رسوم خدمة تتراوح من 0.25% إلى 0.5% من مبالغ الفواتير المستحقة والتي تستحق خلال 90 – 180 يوماً في المتوسط. إن دائنو تمويل تجاريين مضمونة برهن أراضي ومباني المجموعة وبعض متاجر التشغيل للمجموعة.

(ب) تم تكوين المخصصات الأخرى طبقاً لتقديرات الإدارة والتي تتمثل في:

	2025	2024
مخصص دعاوى قضائية	**571,474**	1,142,695
مخصص إغلاق محلات	**605,890**	605,890
مخصصات أخرى	**2,739,833**	2,723,186
	3,917,197	4,471,771

إن الحركة على المخصصات الأخرى خلال السنة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**4,471,771**	3,777,083
المحمل خلال السنة (*)	**1,405,138**	1,110,834
المستخدم خلال السنة	**(1,959,712)**	(416,146)
الرصيد في نهاية السنة	**3,917,197**	4,471,771

(*) تم توزيع المخصصات المدرجة خلال السنة بمبلغ 990,849 دينار كويتي و414,289 دينار كويتي، بإجمالي مبلغ 1,405,138 دينار كويتي، على بند مصاريف عمومية وإدارية وبيعية، وبند صافي مخصصات أخرى، على التوالي.

(ج) إن القيم الدفترية لأرصدة الدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى تقارب بحد كبير لقيمهم العادلة.

13. دائنو مرابحات

	2025	2024
إجمالي دائنو مرابحات	**20,932,351**	19,460,583
ناقصًا: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة	**(194,070)**	(180,425)
القيمة الحالية للدائني مرابحات	**20,738,281**	19,280,158

والتي تتمثل في:

	تاريخ الاستحقاق	2025	2024
الجزء المتداول	عدة أقساط آخرها في 31 ديسمبر 2026	**9,160,376**	9,246,876
الجزء غير المتداول	عدة أقساط بين عامي 2027 و 2030	**11,577,905**	10,033,282
		20,738,281	19,280,158

تتحمل دائنو مرابحات متوسط تكلفة بمعدل 2.5% (31 ديسمبر 2024: 2.5%) فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي، وهي مضمونة بالكفالة التضامنية للشركة الأم وشركاتها التابعة، مع وعد بشراء حق انتفاع قسائم أرقام 239، 180 و181 الكائنين بالمنطقة الثالثة بالشويخ الصناعية – دولة الكويت، بالإضافة إلى عدة رهونات أخرى لموجودات المجموعة وبيانها كالتالي:

	بيان الرهن	2025	2024
أسهم شركة زميلة (إيضاح 8)	93,420,111 سهم	**6,632,828**	6,939,780
عقارات استثمارية (إيضاح 9)	عقارات	**2,433,000**	2,495,000
أراضي ملك حر ومباني (إيضاح 10)	أراضي ومباني	**8,602,985**	8,624,000

14. عقود الإيجار

أ) حقوق استخدام الأصول

إن الحركة على حقوق استخدام الأصول خلال السنة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**32,806,161**	36,961,300
الإطفاء المحمل خلال السنة	**(4,073,620)**	(3,969,003)
إضافات	**9,485,836**	331,420
استبعادات	**-**	(555,332)
تعديلات على عقود الإيجار	**214,882**	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(61,625)**	37,776
الرصيد في نهاية السنة	**38,371,634**	32,806,161

ب) التزامات عقود إيجار

إن الحركة على التزامات عقود الإيجار خلال السنة هي كما يلي:

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**34,734,487**	38,298,836
مصاريف تمويلية	**1,918,960**	1,837,347
المدفوع خلال السنة	**(5,371,975)**	(5,494,134)
إضافات	**9,485,836**	331,420
استبعادات	**-**	(615,408)
تعديلات على عقود الإيجار	**214,882**	-
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(75,657)**	376,426
الرصيد في نهاية السنة	**40,906,533**	34,734,487

والتي تتمثل في:

	2025	2024
الجزء المتداول	**4,526,503**	4,516,433
الجزء غير المتداول	**36,380,030**	30,218,054
	40,906,533	34,734,487

كما في 31 ديسمبر 2025، تراوحت معدلات الخصم المتزايدة المستخدمة لاحتساب القيمة الحالية لعقود الإيجارات من 4.625% إلى 8.5% سنوياً (2024: من 4.625% إلى 8.5% سنوياً) وتراوحت أعمار عقود الإيجار من 3 سنوات إلى 30 سنة.

15. دائنو سندات دين

كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد لدى المجموعة سندات دين بقيمة أسمية 9,650,000 دينار كويتي، تحمل فائدة بواقع 8% سنوياً، بقيمة أسمية 50,000 دينار كويتي للسند الواحد، وبحد أقصى 15,000,000 دينار كويتي، أو 300 سند، لأجل 10 سنوات من تاريخ الإصدار الواقع في 13 أبريل 2023، قابلة للتحويل لأسهم عادية اختيارياً خلال الخمس سنوات الأولى من تاريخ الإصدار، بواقع سعر تحويل 100 فلس للسهم الواحد، على ألا تقل القيمة الأسمية للسندات المطلوب تحويلها لأسهم من قبل حامل السندات عن 100,000 (مائة ألف) دينار كويتي، وفي حال تحقق خسائر بنسبة 75% من رأس المال الشركة الأم يكون تحويل كامل القيمة الإسمية للسندات إلى أسهم عادية إلزامياً، وذلك وفق سعر تحويل يحدده مجلس إدارة الشركة الأم.

يتمثل رصيد دائنو سندات الدين فيما يلي:

	2025	2024
القيمة الإسمية للسندات	**9,650,000**	9,650,000
فوائد مستحقة غير مدفوعة	**655,300**	420,265
إجمالي دائنو سندات دين (إيضاح 4)	**10,305,300**	10,070,265

كما في 31 ديسمبر 2025، تجاوزت الخسائر المتراكمة ثلاثة أرباع رأسمال الشركة الأم مما ترتب عليه تفعيل بند التحويل الإلزامي بموجب شروط السندات. وهذا الأمر قيد الدراسة حالياً من قبل مجلس الإدارة، حيث من المتوقع اتخاذ قرار في اجتماع مجلس الإدارة القادم لتحديد الإجراءات اللازمة، بما في ذلك آلية التحويل المطبقة وآلية التسعير.

16. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2025	2024
الرصيد في بداية السنة	**4,071,082**	4,166,858
المحمل خلال السنة	**1,061,245**	539,979
المدفوع خلال السنة	**(817,234)**	(635,755)
الرصيد في نهاية السنة	**4,315,093**	4,071,082

17. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم (2024: 57,882,878 دينار كويتي موزعة على 578,828,782 سهم)، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد (2024: 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع هذه الأسهم نقدية.

بلغ رأس المال المصدر 43,941,439 دينار كويتي موزعة على 439,414,391 سهم (2024: 43,941,439 دينار كويتي موزعة على 439,414,391 سهم)، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد (2024: 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع هذه الأسهم نقدية.

بلغ رأس المال المدفوع 28,941,439 دينار كويتي موزعة على 289,414,391 سهم (2024: 28,941,439 دينار كويتي موزعة على 289,414,391 سهم)، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس للسهم الواحد (2024: 100 فلس للسهم الواحد)، وجميع هذه الأسهم نقدية.

إن بيان رأس مال الشركة الأم كما يلي:

	2025	2024
رأس المال المصرح به	**57,882,878**	57,882,878
رأس المال غير المدفوع	**(28,941,439)**	(28,941,439)
رأس المال المدفوع	**28,941,439**	28,941,439

18. أسهم خزانة

	2025	2024
عدد الأسهم	**10,002,958**	10,002,958
النسبة إلى الأسهم المدفوعة (%)	**%3.46**	%3.46
التكلفة (دينار كويتي)	**(2,593,571)**	(2,593,571)

بتاريخ 15 مايو 2022، وافق مجلس إدارة الشركة الأم على تجميد مبلغ 2,593,571 دينار كويتي بما يساوي رصيد أسهم الخزانة من الاحتياطيات كما في تاريخ البيانات المالية. إن هذا الرصيد غير قابل للتوزيع طوال فترة احتفاظ الشركة بأسهم الخزانة.

19. احتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري. ويجوز للشركة الأم أن تقرر إيقاف تلك التحويلات السنوية عندما يبلغ رصيد الاحتياطي 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة نظرًا لوجود صافي خسارة خلال السنة.

20. احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة. لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

21. تكلفة المبيعات

	2025	2024
رصيد المخزون في بداية السنة	**15,272,768**	15,742,391
المشتريات خلال السنة	**140,810,345**	151,229,029
المخزون المتاح للبيع	**156,083,113**	166,971,420
رصيد المخزون في نهاية السنة (إيضاح 5)	**(13,474,658)**	(15,272,768)
تكلفة المبيعات	**142,608,455**	151,698,652

22. مصاريف عمومية وإدارية وبيعية

تتضمن المصاريف العمومية والإدارية والبيعية تكاليف موظفين بمبلغ 15,959,482 دينار كويتي (2024: 15,532,293 دينار كويتي).

23. صافي مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (محملة)

	2025	2024
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 3 - ب)	-	(20,143)
صافي مخصصات أخرى لم يعد لها ضرورة (محملة)	**3,563,450**	(103,720)
	3,563,450	(123,863)

24. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة الدخل

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد استبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الإجباري وأي خسائر متراكمة.

لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

كما في 31 ديسمبر 2025 و 2024، لا يوجد لدى المجموعة أية مبالغ مستحقة لمؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الركيزة الثانية - ضرائب الدخل

بتاريخ 31 ديسمبر 2024، أصدرت دولة الكويت القانون رقم 157 لسنة 2024 ("القانون") الذي يفرض ضريبة الحد الأدنى التكميلية المحلية بدءً من سنة 2025، على الكيانات التي تعد جزءاً من مجموعات الكيانات متعددة الجنسيات التي تحقق إيرادات سنوية تبلغ 750 مليون يورو أو أكثر. وينص القانون على أنه يجب دفع ضريبة تكميلية على الدخل الخاضع للضريبة بمعدل يساوي الفرق بين نسبة الـ 15% ومعدل الضريبة الفعلي لكافة الكيانات المشاركة في مجموعة الكيانات متعددة الجنسيات العاملة داخل الكويت. ويحل القانون فعليًا محل نظامي ضريبة دعم العمالة الوطنية وضريبة الزكاة السارية حالياً في الكويت للكيانات متعددة الجنسيات ضمن نطاق هذا القانون.

في 29 يونيو 2025 أصدرت وزارة المالية الكويتية اللائحة التنفيذية للقانون والتي تحدد كيفية حساب الدخل الخاضع للضريبة وتحدد معدل الضريبة الفعلي وتنفيذ الشروط والأحكام المنصوص عليها في القانون. حالياً، لا تتجاوز إيرادات المجموعة حد الإيرادات السنوية المنصوص عليه في هذا القانون.

25. الجمعية العامة العادية

أوصى مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2026 بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو منح مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. إن هذه التوصية خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 26 مايو 2025، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 23 مايو 2024، على البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023، كما وافقت على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة أو مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

26. خسارة السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم

إن المعلومات الضرورية لاحتساب خسارة السهم الأساسية والمخففة بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2025	2024
خسارة السنة الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(27,479,912)**	(4,263,181)
عدد الأسهم القائمة:	الأسهم	الأسهم
عدد الأسهم المصدرة في بداية السنة	**439,414,391**	439,414,391
ناقصًا: المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	**(10,002,958)**	(10,002,958)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**429,411,433**	429,411,433
	فلس	فلس
خسارة السهم الأساسية والمخففة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم	**(64.0)**	(9.9)

كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد سندات دين قابلة للتحويل إلى أسهم عادية (إيضاح 15)، لم يكن لها تأثير مخفف على خسارة السهم الأساسية بسبب طبيعتها.

27. مبدأ محاسبي أساسي خاص بالاستمرارية

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا لمبدأ الاستمرارية، والذي يفترض قدرة المجموعة على تسييل موجوداتها وسداد مطلوباتها من خلال نشاطها الاعتيادي. ولا تتضمن البيانات المالية المجمعة أية تعديلات قد تنتج عن عدم التأكد من استمرارية المجموعة.

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت الخسائر المتراكمة للمجموعة 27,961,191 دينار كويتي والتي تمثل 97% من رأس المال المدفوع للشركة الأم. كما بلغت خسارة المجموعة خلال السنة مبلغ 27,476,780 دينار كويتي (2024: 4,218,742 دينار كويتي) وتجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ 71,152,538 دينار كويتي (2024: 64,684,792 دينار كويتي). كما بلغت نسبة الدين إلى الموارد المالية 87% (2024: 78%).

ووفقا لنص المادة 271 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، فإنه إذا بلغت خسائر الشركة الأم ثلاثة أرباع رأس المال المدفوع وجب على أعضاء مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في استمرار الشركة الأم أو حلها قبل الأجل المعين في عقدها ، أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة.

إن استمرارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة وتجديد تسهيلاتها الائتمانية، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين.

إن المجموعة تتفاوض حاليا مع المؤسسات المالية المقرضة لها لإعادة هيكلة تسهيلاتها الائتمانية. كما أنها بصدد اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة راس المال خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى قيامها بالبدء في تنفيذ خطة للتخارج من بعض الاستثمارات المدرجة بالبيانات المالية المجمعة لمواجهة التزاماتها تجاه هذا الأمر.

وترى إدارة المجموعة أنه على الرغم من الشكوك الجوهرية حول قدرة المجموعة على مواجهة هذه العوامل السابق ذكرها، والتي قد ينتج عنها عدم قدرة المجموعة على تسييل موجوداتها وسداد مطلوباتها من خلال نشاطها الاعتيادي، فإن لدى إدارة المجموعة توقعات معقولة من أن تلك المؤسسات المالية المقرضة لها سوف تقوم بإعادة هيكلة التسهيلات الائتمانية للمجموعة نظرا لجودة استثماراتها. كما تتوقع الإدارة أن التخارج من بعض الموجودات طبقا لخطة المجموعة سوف يتم بنجاح طبقا لمعطيات السوق الحالية. إضافة إلى ذلك، ترى الإدارة أن المساهمين الرئيسيين في المجموعة سوف يقومون بتقديم الدعم المادي للمجموعة إذا تطلب الأمر.

28. إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنوك، المدينين، الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، المستحق إلى أطراف ذات صلة، التسهيلات البنكية، التزامات عقود الإيجار، دائنو المرابحات، دائنو سندات الدين والدائنين، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

مخاطر سعر الفائدة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة لموجوداتها ومطلوباتها المالية ذات الفائدة المتغيرة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبات المالية قد تمت الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة مع ثبات المتغيرات الأخرى على خسارة المجموعة من خلال أثر تغيير معدل فائدة الاقتراض.

	2025		
	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	**الرصيد كما في 31 ديسمبر**	**الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع**
تسهيلات بنكية	**± 0.5%**	**96,695,340**	**± 483,477**
دائنو مرابحات	**± 0.5%**	**20,738,281**	**± 103,691**
دائنو سندات دين	**± 0.5%**	**9,650,000**	**± 48,250**

	2024		
	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
تسهيلات بنكية	± 0.5%	97,842,537	± 489,213
دائنو مرابحات	± 0.5%	19,280,158	± 96,401
دائنو سندات دين	± 0.5%	9,650,000	± 48,250

مخاطر الائتمان:
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد في الصندوق ولدى البنوك، والمدينين. كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الائتمان المتوقعة. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزعهم على صناعات مختلفة.

نقد لدى البنوك
إن النقد لدى البنوك الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر الائتمانية ويستند مخصص الخسائر المتوقعة على فترة 12 شهر. كما أن النقد الخاص بالمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة دون تاريخ سابق للتعسر. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

مدينون تجاريون
إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم ويتم تغطية أي شحنات إلى العملاء الرئيسيين بشكل عام بواسطة الاعتمادات المستندية المصدرة أو غيرها من أشكال التأمين الائتماني والتي يتم الحصول عليها من قبل البنوك ذات السمعة الائتمانية الجيدة والمؤسسات المالية الأخرى.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الدفترية للنقد لدى البنوك، والمدينين.

مخاطر العملات الأجنبية:
إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي.

	2025		
	الزيادة /(النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دينار بحريني	**± 5%**	**± 6,221**	**± 127,167**
ريال عماني	**± 5%**	**± 118,287**	**± 308,786**
دينار أردني	**± 5%**	**± 131,460**	**± 812,662**

	2024		
	الزيادة /(النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل الآخر المجمع
دينار بحريني	± 5%	± 1,069	± 129,914
ريال عماني	± 5%	± 43,490	± 427,073
دينار أردني	± 5%	± 109,659	± 672,960

مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

	2025				
	1 شهر	3-1 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من 1 سنة	المجموع
تسهيلات بنكية	**-**	**-**	**8,593,599**	**88,101,741**	**96,695,340**
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**35,003,720**	**12,274,017**	**24,474,397**	**-**	**71,752,134**
دائنو سندات دين	**-**	**-**	**-**	**10,305,300**	**10,305,300**
مستحق إلى أطراف ذات صلة	**-**	**-**	**207,450**	**-**	**207,450**
دائنو مرابحات	**-**	**-**	**9,160,376**	**11,577,905**	**20,738,281**
التزامات عقود إيجار	**-**	**-**	**4,526,503**	**36,380,030**	**40,906,533**
المجموع	**35,003,720**	**12,274,017**	**46,962,325**	**146,364,976**	**240,605,038**

	2024				
	1 شهر	3-1 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من 1 سنة	المجموع
تسهيلات بنكية	-	-	4,994,474	92,848,063	97,842,537
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	31,922,522	11,341,160	25,657,628	-	68,921,310
دائنو سندات دين	-	-	-	10,070,265	10,070,265
مستحق إلى أطراف ذات صلة	-	-	207,450	-	207,450
دائنو مرابحات	-	-	9,246,876	10,033,282	19,280,158
التزامات عقود إيجار	-	-	4,516,433	30,218,054	34,734,487
المجموع	31,922,522	11,341,160	44,622,861	143,169,664	231,056,207

(ب) إن تحليل المطلوبات المحتملة للمجموعة وفقاً للاستحقاقات التعاقدية المتبقية هي كما يلي:

	2025				
	1 شهر	3-1 أشهر	12-3 شهراً	أكثر من 1 سنة	المجموع
خطابات ضمان	**33,000**	**81,325**	**1,516,520**	**1,327,631**	**2,958,476**
اعتمادات مستندية	**713,324**	**159,363**	**-**	**921,783**	**1,794,470**
المجموع	**746,324**	**240,688**	**1,516,520**	**2,249,414**	**4,752,946**

	2024				
	1 شهر	1-3 أشهر	3-12 شهراً	أكثر من 1 سنة	المجموع
خطابات ضمان	250	954,663	1,448,559	962,630	3,366,102
اعتمادات مستندية	213,371	948,913	717,733	363,158	2,243,175
المجموع	213,621	1,903,576	2,166,292	1,325,788	5,609,277

مخاطر أسعار أدوات الملكية:
إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار أدوات الملكية.

29. قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة خلال الدخل الشامل الآخر والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس هرمي للقيمة العادلة استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة.

	2025	
	المستوى الثالث	**المجموع**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**5,286,754**	**5,286,754**

	2024	
	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,453,516	4,453,516

لم تتم أي تحويلات بين مستويات القياس للقيمة العادلة خلال السنة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الاعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل في نهاية كل فترة مالية.

تم الإفصاح عن مستوى القياس للقيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح رقم (9).

يتم تقدير القيمة العادلة للمطلوبات المالية بخصم فترات الاستحقاق التعاقدية المتبقية بسعر الفائدة الحالي في السوق المتاحة للمطلوبات المالية المماثلة.

إن القيم العادلة للنقد، والمدينين التجاريين، والدائنين التجاريين، والتسهيلات البنكية، ودائنو المرابحات ودائنو سندات الدين والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة، القروض من البنوك والمطلوبات المالية الأخرى بالإضافة إلى المطلوبات المالية غير المتداولة الأخرى عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام المعدلات المتاحة حاليًا للديون بشروط مماثلة، مخاطر الائتمان وآجال الاستحقاق المتبقية.

إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية وأراضي الملك الحر والمباني هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنوياً والأراضي والمباني كل ثلاثة سنوات بواسطة مقيمين مستقلين ومعتمدين لديهم خبرة في موقع وفئة العقارات والأراضي التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار.

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل الحساسية للموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

البيان	المدخلات غير الملحوظة	النطاق المتوسط المرجح	تحليل الحساسية
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	معدلات الاسعار إلى القيمة الدفترية ونسب الاسعار إلى الأرباح	- مضاعفات الاسعار إلى القيمة الدفترية تتراوح من x0.88 إلى x2.68. - مضاعفات الاسعار إلى الأرباح تتراوح من x16.52 إلى x39.89.	إن أي زيادة أو نقص في المدخلات غير الملحوظة ستؤدي بالتبعية إلى زيادة أو نقص في القيمة العادلة مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

30. إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد للمساهمين ومنافع لأصحاب المصلحة الآخرين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات المدفوعة للمساهمين، إعادة رأس المال المدفوع إلى المساهمين وإصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، أو الحصول على قروض إضافية.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة باحتساب صافي الديون مقسوما على إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون كإجمالي الاقتراض ناقصا النقد في الصندوق ولدى البنوك. ويتم احتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافا إليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

	2025	2024
تسهيلات بنكية	**96,695,340**	97,842,537
دائنو مرابحات	**20,738,281**	19,280,158
دائنو سندات دين	**10,305,300**	10,070,265
التزامات عقود إيجار	**40,906,533**	34,734,487
إجمالي الاقتراض	**168,645,454**	161,927,447
ناقصًا:		
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**(1,938,785)**	(2,425,825)
صافي الديون	**166,706,669**	159,501,622
مجموع حقوق الملكية	**24,894,750**	45,092,685
إجمالي الموارد المالية	**191,601,419**	204,594,307
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%87**	%78

31. الالتزامات المحتملة والمطالبات القضائية

(أ) يوجد على المجموعة كما في 31 ديسمبر التزامات محتملة كما يلي:

	2025	2024
خطابات ضمان	**2,958,476**	3,366,102
اعتمادات مستندية	**1,794,470**	2,243,175
	4,752,946	5,609,277

(ب) إن الالتزامات المحتملة الناتجة عن حصة المجموعة في شركة زميلة "الشركة الوطنية العقارية ش.م.ك.ع." هي كما يلي:

- كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد لدى الشركة الزميلة ارتباطات رأسمالية بمبلغ 535,969 دينار كويتي (2024: 406,704 دينار كويتي).
- بالنسبة لالتزامات عقود التأجير التشغيلي، قدمت الشركة الزميلة ضمان بنكي بنسبة 0.5% (2024: 0.5%) من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي ذي الصلة لخدمات الصيانة المقدمة من المؤجر النهائي.
- كما في 31 ديسمبر 2025، يوجد لدى الشركة الزميلة مطلوبات محتملة بمبلغ 2,701,041 دينار كويتي (2024: 2,701,041 دينار كويتي) فيما يتعلق بالضمانات المقدمة.
- أبرمت الشركة الزميلة اتفاقية ضمان مؤسسي مع شركائها في الاستثمار في شركة المتوسط للاستثمار القابضة (شركة محاصة)، حيث قدم الشريك ضمانًا كاملاً لحاملي السندات للتجديد والإصدار الجديد للسندات في شركة المحاصة، بلغت قيمة الضمانات 8,212,663 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 8,212,663 دينار كويتي).

(ج) توجد لدى الشركة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من الشركة الأم ضد الغير ومن الغير ضد الشركة الأم، وليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي المستشار القانوني الداخلي للمجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا نظرا لوجود مخصصات كافية عنها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

32. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتماشى مع أرقام السنة الحالية. لم يكن لعملية إعادة التصنيف أي تأثير على خسائر أو حقوق ملكية المجموعة للسنة السابقة.

33. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، وتحديداً في 28 فبراير 2026، اندلع نزاع عسكري في منطقة الشرق الأوسط نتج عنه حالة جوهرية من عدم اليقين الجيوسياسي في المنطقة.

إن هذا الحدث قد يؤثر سلباً على بيئة أعمال المجموعة، وتتضمن التأثيرات المحتملة لهذا الحدث ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر: حدوث اضطرابات في سلاسل التوريد، وارتفاع تكاليف الطاقة، وضغوط على هوامش الربحية، وزيادة مخاطر إعادة التمويل والمخاطر الائتمانية.

ونظراً لكون هذه الأحداث ما تزال حديثة وتتفاقم بشكل متسارع، فإن الإدارة لا يمكنها في الوقت الحالي أن تحدد بدرجة معقولة من اليقين النطاق الفعلي أو المدى الزمني لهذا النزاع، أو قياس أثره المالي النهائي على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. وتواصل الإدارة مراقبة أوضاع السوق وتقييم الأثر المحتمل، إن وجد، وبما يتماشى مع التطورات المستقبلية.

34. معلومات القطاع

لأغراض الإدارة، تم تصنيف الأقسام الرئيسية التالية كقطاعات تشغيلية وبيانها كالتالي:

القطاع التشغيلي	البيان
البيع بالتجزئة	أسواق مركزية للمواد الغذائية
الاستثماري	الاستثمار في الاوراق المالية والشركات الزميلة
العقود	مقاولات
العقارات	إدارة وتطوير والمتاجرة بالعقارات.

إن المعلومات المتعلقة بكل من القطاعات الجغرافية مبينة كالتالي:

	2025				
	البيع بالتجزئة	**الاستثماري**	**العقود**	**العقارات**	**المجموع**
مجموع الإيرادات	**171,992,553**	**-**	**2,990,364**	**116,500**	**175,099,417**
مجمل الربح	**29,384,098**	**-**	**724,349**	**116,500**	**30,224,947**
استهلاك وإطفاء	**(6,287,408)**	**(67,686)**	**-**	**(597,004)**	**(6,952,098)**
مصاريف تمويلية	**(2,201,404)**	**(6,832,495)**	**-**	**(286,016)**	**(9,319,915)**
(خسارة) ربح القطاعات	**(351,165)**	**(28,871,149)**	**47,967**	**1,697,567**	**(27,476,780)**
مجموع موجودات القطاعات	**136,410,227**	**93,124,623**	**1,434,496**	**45,633,709**	**276,603,055**
مجموع مطلوبات القطاعات	**138,873,805**	**104,419,695**	**2,147,837**	**6,266,968**	**251,708,305**

	2024				
	البيع بالتجزئة	الاستثماري	العقود	العقارات	المجموع
مجموع الإيرادات	183,615,567	-	3,035,473	126,312	186,777,352
مجمل الربح	31,916,915	-	758,995	126,312	32,802,222
استهلاك وإطفاء	(6,539,403)	(67,686)	-	(624,302)	(7,231,391)
مصاريف تمويلية	(2,029,741)	(7,293,262)	-	(295,633)	(9,618,636)
ربح (خسارة) القطاعات	6,379,076	(10,072,399)	463,647	(989,066)	(4,218,742)
مجموع موجودات القطاعات	131,743,494	107,233,726	1,217,643	46,813,285	287,008,148
مجموع مطلوبات القطاعات	123,660,550	105,803,728	2,109,678	10,341,507	241,915,463